

الوثائق الرسمية

## الجمعية العامة

الدورة التاسعة والأربعون



الجلسة ٤٤

الثلاثاء، ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، الساعة ١٥/٠٠  
نيويورك

الرئيس: السيد إيسي ..... (كوت ديفوار)

على وعي كامل بالولايات التي يسببها الجفاف والتصحر، ولكن أيضا بالتزامه بمعالجة هذه المشكلة.

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٢٠

البند ٨٩ من جدول الأعمال (تابع)

ولم تعد هذه مشكلة تؤثر على عدد قليل من البلدان المتروكة لمعالجتها بمفردها، وإنما أصبحت مشكلة ذات أبعاد عالمية. فلقد تعهد المجتمع الدولي بأن يتولى مسؤولية معالجة هذه المشكلة بأسلوب جماعي في إطار تشغيلي يتطلب تعزيز المشاركات. والاتفاقية هي أول صك دولي ملزم قانونا ينبثق عن مؤتمر ريو، ويتم فيه الربط بين البيئة والتنمية.

التنمية والتنمية المستدامة

(د) وضع اتفاقية دولية لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في افريقيا

تقرير الأمين العام (A/49/477)

وفي البلدان المتأثرة بالتصحر والجفاف، تؤدي هاتان الظاهرتان المتلازمتان إلى عواقب اجتماعية - اقتصادية وخيمة. فهما تؤثران على كل جانب من جوانب النشاط الإنساني. ومن ثم تعترف الاتفاقية بأن "التصحر والجفاف يؤثران على التنمية المستدامة من خلال علاقتهما المتبادلة مع مشاكل اجتماعية هامة مثل الفقر وسوء الصحة والتغذية، ونقص الأمن الغذائي، والمشاكل الناشئة عن الهجرة ونزوح الأشخاص، والديناميات السكانية".

مذكرة من الأمين العام يحيل بها تقارير لجنة التفاوض الحكومية الدولية (A/49/84 و Add.1 و Add.2)

مشروع القرار A/49/L.14

وإن مشكلة التصحر والآثار المترتبة على الجفاف مشكلة تؤثر على ما يقدر بنحو ٩٠٠ مليون نسمة فيما يربو على ٨٠ بلدا. وداخل هذه البلدان، يكون المتضررون

السيد تالبور (باكستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):  
باعتماد جدول أعمال القرن ٢١ في ريو دي جانيرو، شرعنا في مرحلة تاريخية أفضلت إلى وضع الصيغة النهائية لاتفاقية مكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر. إن تتويج هذه العملية بإقامة احتفال التوقيع على الاتفاقية في باريس، هو اعتراف، ليس فقط بأن المجتمع الدولي

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع واحد من تاريخ النشر إلى: Chief of the Verbatim Reporting Section, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة. وعندما ترد نجمة (\*) بعد نتيجة تصويت مسجل و/أو تصويت ببناء الأسماء، فيرجى الرجوع إلى مرفق المحضر.

94-86822

هذه المشكلة البيئية التي تؤثر بصورة مباشرة على حياة الملايين من البشر.

وتشكل الاتفاقية ومرفقاتها صكاً ملزماً قانوناً. وبناءً عليه، فإن التوقيع عليها هو بحد ذاته إعلان لنية جميع الأطراف الموقعة عليها في اعتبار الالتزامات المحددة في هذه الوثيقة التزامات ملزمة لها.

ويتم اعتماد الاتفاقية أيضاً عن إقرار ضماني بأن البلدان الأفريقية التي عصفت بها هاتان المشكلتان تحتاج إلى اهتمام فوري. ونحن نساند أشقاءنا في أفريقيا، ونأمل بإخلاص في أن يؤدي تنفيذ الاتفاقية إلى مساعدتهم في جهودهم من أجل تخفيف حدة بعض مشكلاتهم الاقتصادية التي هي نتيجة مباشرة لهاتين المشكلتين المتلازمتين.

وتتطلب الإجراءات التي تتخذها البلدان النامية على الصعيد الوطني لتنفيذ الاتفاقية، ليس فقط الالتزام السياسي، وإنما أيضاً موارد جديدة وإضافية ضخمة. إن زيادة الموارد أمر حاسم بالنسبة للبلدان النامية من أجل إصلاح الأراضي التي ابتلعها الصحراء. وطبقاً للتقديرات، سيلزم توفير نحو ٢٢ بليون دولار سنوياً على مدى الـ ٢٠ سنة القادمة لتمويل استصلاح الأراضي، ووقف التدهور في الخصوبة. وسيكون من الصعوبة بمكان توفير هذه الموارد الإضافية في البلدان النامية التي تعاني أصلاً من ضائقة مالية شديدة.

ومن الواضح تماماً أن توفير التكنولوجيا والدراية الفنية على نحو ملائم أمر حاسم بالنسبة لاستصلاح الأراضي. وهذه التكنولوجيا تتوافر في البلدان المتقدمة النمو التي لديها خبرات مكتسبة على مدى عقود من الزمن. ومن ثم، فمن الضروري أن تتقدم البلدان المتقدمة النمو بموارد مالية جديدة كافية. وينبغي إتاحة هذه الموارد للدول الموقعة على الاتفاقية التي عبرت عن التزامها بالتصدي لهذه القضية باتخاذ تدابير وطنية، والتي لا تستطيع مع ذلك تنفيذ برامجها في هذا الميدان بسبب افتقارها إلى الموارد.

ونحن في باكستان حاولنا أن نتخذ بعض التدابير العلاجية من خلال مشروعات إعادة التشجير، وإنشاء الآبار الأنبوبية. وفي سياق استراتيجيتنا الوطنية لصون الموارد الطبيعية، المقترنة ببرنامج العمل الاجتماعي الذي تتابعه الحكومة الحالية بنشاط، شرعنا في مشروعات

فيها من بين أشد الناس فقراً وأكثرهم تعرضاً للاهمال. وهذه المشاكل تعرقل النمو الاقتصادي والتنمية، وتؤدي في بعض الحالات إلى إفقار بلدان نامية عديدة.

وينطوي الفقر على مضامين اجتماعية - اقتصادية خطيرة، وهو يدمر النظام العالمي الحالي. وقد بدأت المجتمعات في التفسخ حيث يتنافس البشر فيها على موارد شحيحة تتناقص باستمرار. وقد أدت ندرة هذه الموارد، وبخاصة الأرصدة الغذائية في البلدان النامية إلى اندلاع نزاعات داخلية. وفي كل عام، ينحدر بلد، أو بلدان، إلى هاوية الفوضى السياسية الداخلية نتيجة العجز عن توفير القوت والأمل للشعب. ولم يعد من المستطاع إبقاء الفوضى المنتشرة خلف أسلاك شائكة يحمي وراءها المنعمون في أبراجهم العاجية. وليس بمقدور البلدان الغنية أن تنعزل بنفسها. والاختراق في معالجة التصحر وآثار الجفاف يعجل من عملية إفقار الشعوب التي تعيش في الأراضي الجافة، ويؤدي إلى تفاقم أعباء دورة تقديم المعونة لمواجهة الطوارئ والاعاثة في حالات المجاعة والجفاف، ومن ثم تحويل موارد تمس الحاجة إليها من أجل التصدي لقضايا التنمية طويلة الأجل. إن اعتماد الاتفاقية يوفر للمجتمع الدولي الأدوات اللازمة لمعالجة قضايا الفقر وقلة الأغذية التي تزداد حدة في البلدان التي حاق بها الجفاف والتصحر.

ويشرفني أن أعلم هذه الجمعية بأن باكستان قد وقعت على الاتفاقية في احتفال التوقيع في باريس. فاقصاد باكستان يقوم على قاعدة زراعية، ونحن نشعر بالقلق المتزايد إزاء السرعة التي تتوارى بها الأراضي الجديدة الصالحة للزراعة أمام امتداد الصحاري. وفقدان هذه الأراضي يؤدي إلى حالة من البؤس الشديد لملاك الأراضي من ذوي الحيازات الصغيرة والفلاحين. لقد اقتلعت عائلات بأكملها في مقاطعات السند وبالوشستان، والمنطقة الواقعة على الحدود الشمالية الغربية، والبنجاب، حيث بدأت تتجلى آثار تآكل الأراضي. وسعياً وراء أسباب الرزق، تضطر العائلات الزراعية المعنية إلى الهجرة إلى المدن الكبرى. إن وقف هذه المعاناة الإنسانية أمر له أهمية حاسمة في نظر حكومة رئيسة الوزراء بناظير بوتو. فكل شبر من الأراضي الزراعية عزيز علينا، ومن هنا فإن شواغلنا الحاضرة هي منع التزامنا بالاتفاقية وسعيها إلى العمل مع المجتمع الدولي لمعالجة

القادمة للجنة التفاوض التي ستعقد في وقت مبكر من السنة المقبلة، وأؤكد لكم تعاون حكومتي الكامل في سبيل تحقيق تلك الغاية.

إن الاتفاقية تعلن صراحة أن التصحر يرتبط ارتباطاً وثيقاً مع مجموعة من المسائل الاقتصادية والاجتماعية، ومن ثم فإن الضرورة تقتضي اتباع نهج شامل حتى يمكن حل هذه المشكلة بنجاح. إن إعلان طوكيو، الذي اعتمد في ختام مؤتمر طوكيو الدولي المعني بالتنمية في أفريقيا، الذي عقد في اليابان، يؤكد أيضاً أهمية اتخاذ التدابير اللازمة لمساعدة أفريقيا، وتعزيز قدراتها على الاعتماد على النفس. ويحدد حكومتي وطيد الأمل في أن تتوافق أنشطة متابعة مؤتمر طوكيو مع الجهود الرامية إلى تنفيذ الاتفاقية، مما يجعل بإحراز تقدم صوب التنمية المستدامة في أفريقيا. ومن جانبها، زادت اليابان بصورة مطردة من مساعداتها الإنمائية لأفريقيا في مجموعة واسعة من المجالات. وعلى سبيل المثال، عملت اليابان على زيادة الإمدادات الغذائية والانتاج الغذائي، وتحسين الرعاية الصحية، والمرافق الصحية، وبناء القدرات وتعزيز تنمية الموارد البشرية. وقد زادت اليابان من التعاون الذي تقدمه لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومصرف التنمية الأفريقي، والبنك الدولي، وبخاصة فيما يتعلق بجهود تلك الجهات الرامية إلى مساعدة البلدان الأفريقية جنوب الصحراء. وأعلنت اليابان عن خطة لزيادة المساعدات الإنمائية الرسمية التي تقدم للمشروعات البيئية إلى مستوى يتراوح بين ٩٠٠ بليون وتربليون ين ياباني - أي ما يساوي ٧ إلى ٧,٧ بلايين من الدولارات على مدى فترة السنوات الخمس الممتدة من عام ١٩٩٢ إلى عام ١٩٩٦، وزيادة المساعدة التي تقدم إلى المشروعات المتعلقة بالسكان، ومرض متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) إلى ٣ بلايين من الدولارات للفترة من عام ١٩٩٣ إلى عام ٢٠٠٠. وهذه المساعدة ستقدم إلى البلدان النامية، في أفريقيا وغيرها.

وثمة برنامج واحد للمساعدة يتسم بأهمية خاصة في سياق الاتفاقية هو البرنامج الأفريقي للإمداد بالمياه الصالحة للشرب، والذي يوفر مساعدات في صورة منح لاستخراج المياه الجوفية وتنمية شبكات الإمداد بالمياه. وقد خصص ما يقرب من ٢٥٠ مليون دولار إلى ٣٠٠ مليون دولار من المساعدات لهذه المشروعات في السنوات المالية من ١٩٩٣ إلى ١٩٩٥. والغاية من هذه المنح التي تستخدم بالاقتران مع الدراسات الإنمائية، هي تحقيق الأهداف الثلاثة التالية: أولاً، ضمان الحصول على المياه الصالحة للشرب، وثانياً، تطوير شبكات المياه الجوفية من

لاستصلاح الأراضي ومشروعات لدعم الأسر النازحة والفقيرة. فالمشكلة ضخمة وموارد الحكومة محدودة. ونحن نتطلع إلى أية موارد إضافية يمكن أن تعزز من قدراتنا على الاضطلاع بجهودنا الرامية إلى مكافحة الزحف الصحراوي وتآكل الأراضي.

ونحن مقتنعون بأن مكتب الأمم المتحدة للمنطقة السودانية - الساحلية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، يمكن أن يلعب دوراً بالغ الأهمية في مساعدة البلدان النامية في تنفيذ الاتفاقية. ويمكن لهذا المكتب أن يقدم المشورة للبلدان النامية بشأن الحصول على الخبرة الفنية اللازمة. ونحن نرحب بقرار مدير البرنامج الإنمائي القاضي بأن يتناول المكتب الآن، على إثر اعتماد الاتفاقية، احتياجات كل البلدان التي تواجه مشكلتي التصحر والجفاف.

لقد انتهت الرحلة الشاقة المتمثلة في صياغة صك قانوني. ونحن الآن على وشك دخول مرحلة التنفيذ. ولضمان ألا تصبح الاتفاقية مجرد مجلد آخر في مكتبة المحفوظات، يصبح الالتزام السياسي على أعلى المستويات أمراً ضرورياً للغاية في هذا الصدد. فالتنفيذ يتطلب عملاً وطنياً ملموساً يستند إلى دعم دولي مناسب.

**السيد ماروياما (اليابان)** (ترجمة شفوية عن الانكليزية):  
في باريس، في الأسبوع الماضي، وفي احتفال استضافته حكومة فرنسا، قامت حكومتي مع دول أخرى كثيرة بالتوقيع على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في أفريقيا. إن هذه الاتفاقية إنجاز هام، وعدد الدول الموقعة عليها يبشر خيراً بقرب دخولها حيز النفاذ.

وأود أن أعبر عن تقديري المخلص لحكومة فرنسا على استضافة هذا الاحتفال العظيم. وأود أيضاً أن أعرب عن تقديري للسيد بوجيلين، رئيس لجنة التفاوض الحكومية الدولية، لاضطباعه بمسؤوليته البالغة الصعوبة بمهارة فائقة. كما أود أن أتوجه بالشكر للسيد آربا ديالو، الأمين التنفيذي للجنة التفاوض، وجميع الآخرين الذين كدوا في العمل على إتمام هذه الاتفاقية. ولا بد لنا الآن أن نبذل ما في وسعنا لضمان تحقيق الإسراع بالتصديق عليها، وإنهاء العمل اللازم لضمان تنفيذها بالكامل. وفي ضوء قوة الدفع التي ولدناها، أعتقد أن بوسعنا أن نتغلب على أي صعوبات قد تنشأ في الدورة

وما فتئت مشكلة التصحر تؤثر تأثيراً خطيراً على جميع مناطق العالم، وتهدد الأراضي والموارد الحية لربع سكان العالم.

وبوجه خاص، ترتبت على تردي الأراضي واستمرار الجفاف في البلدان النامية آثار بالغة الخطورة بالنسبة للسكان المحليين. وقد أدى التصحر إلى تسارع عملية الفقر، التي أفضت بدورها إلى تفاقم مشكلة التصحر. وسوف يؤثر هذا بغير شك، تأثيراً مباشراً على تحقيق الهدف النبيل المتمثل في التنمية المستدامة.

والصين تواجه مشكلة التصحر هذه بعينها، فما يقرب من نصف سكانها معرضون لهذا التهديد. وتبلغ الخسائر الاقتصادية المباشرة الناجمة عن هذه المشكلة ما يقرب من ٥٠٠ مليون دولار كل عام. وما فتئت حكومة الصين تركز موارد إنسانية ومادية هائلة في جهودها الدؤوبة الرامية إلى مكافحة التصحر. ونحن نأمل أن يقدم المجتمع الدولي الدعم لجهودنا لوقف عملية التصحر على نحو أكثر فعالية. لقد أبرمت الاتفاقية في الواقع في لحظة مؤاتية. ونحن نؤيد هذه الاتفاقية ونأمل في أن تعمل على إقامة تعاون دولي في منع التصحر والتخفيف من آثار الجفاف.

وقد أوفدت حكومة الصين إلى باريس وفدا برئاسة وزير للمشاركة في حفل التوقيع على الاتفاقية، ونحن نجد الآن في العمل على إنجاز كل الاستعدادات اللازمة لتنفيذ الاتفاقية، وللمشاركة في التعاون الدولي في المجالات ذات الصلة.

ويرى وفد الصين أنه حرصاً على تحقيق هذا التعاون في المجالات ذات الصلة، أنشأت الاتفاقية أصلاً نظاماً للتعاون الدولي تقدم فيه البلدان المتقدمة النمو المساعدة إلى البلدان النامية، وبخاصة البلدان الأفريقية، في مجال منع التصحر. وخلال المفاوضات، أعربت البلدان المتقدمة على نحو إيجابي عن اعترافها بالانضمام إلى هذا التعاون. ولذلك، نود أن نعبر عن تقديرنا لها.

بيد أنه ينبغي الإشارة إلى أن الحقوق والالتزامات التي تحددها هذه الاتفاقية ليست متوازنة وينعكس هذا أساساً في كون البلدان المتقدمة النمو لم تقطع على نفسها التزامات كبيرة بصدد الطرق التي يمكنها بها تقديم المساعدة إلى البلدان النامية في الوفاء بالالتزامات المترتبة على الاتفاقية، وبخاصة فيما يتعلق بالموارد والآليات

أجل تحسين البيئات المعيشية للسكان، وثالثاً، تخفيف عبء العمل اليومي الشاق المتمثل في سحب مياه الآبار ونقلها والملقى على عاتق النساء والأطفال. وقد تم صرف نحو ٩٨ مليون دولار في صورة هبات في السنة المالية ١٩٩٣ لتمويل ١٧ مشروعاً في ١٥ بلداً أفريقيًا.

وأود أن أدلي ببعض ملاحظات تتعلق بالإجراءات التي نعتزم اتخاذها للمساعدة في تنفيذ الاتفاقية، وبخاصة في سياق عملية "البداية السريعة".

أولاً، سوف تعزز اليابان الحوار الذي تجريه مع البلدان المتأثرة بالتصحر والجفاف لتبين ما إذا كانت المشروعات، الجاري إنجازها بالمساعدات الإنمائية الرسمية اليابانية، تساعد بالفعل في مكافحة التصحر؛ وثانياً، سوف نوفد بعثات تقييم ومسح إلى البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد أو التصحر، وبخاصة في أفريقيا، لزيادة استيضاح الاحتياجات في الميدان؛ وثالثاً، سوف نشارك بنشاط في تطوير آلية تنسيقية تساعد في صياغة برامج العمل من أجل مكافحة التصحر في أشد البلدان تأثراً.

إن التوقيع على الاتفاقية إنجاز هام، ولكن علينا الآن كما ذكرت في البداية - أن نتحرك لتحقيق الأهداف التي تتوخاها الاتفاقية. ويحدوني الأمل في أن تكفل جهودنا بالنجاح.

السيدة يانغ يانغ (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية):  
إنني أدلي بهذا البيان نيابة عن نائب الممثل الدائم لجمهورية الصين الشعبية.

في حزيران/يونيه من هذا العام، اعتمد المجتمع الدولي اتفاقية لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في أفريقيا. وهذه هي أول خطوة يتخذها المجتمع الدولي تنفيذاً لجدول أعمال القرن ٢١ الذي اعتمده مؤتمر ريو دي جانيرو. إن هذه الاتفاقية هي أيضاً أول اتفاق عالمي في مجال مكافحة التصحر. وقد علقت بلدان العالم كلها أهمية كبرى على التفاوض بشأن هذه الاتفاقية، فقد ألقى عدد كبير من رؤساء الدول ووزراء للحكومات بيانات أكدوا فيها أهمية هذه الاتفاقية بالنسبة للبيئة العالمية ورفاه الإنسانية. وبعد التفاوض لمدة تزيد عن العام من أجل عقد هذه الاتفاقية، اكتملت الاتفاقية قبل الموعد المقرر. ونحن نرحب بعقدتها.

أن مساهمته قد لعبت دورا حاسما في تقدم هذه المفاوضات المعقدة.

والتصحر هو أحد المسائل الأساسية الأربع التي تجري معالجتها كبنود ذات أولوية في لجنة التنمية المستدامة، أما المسائل الثلاث الأخرى فهي الغابات، والتنوع البيولوجي، واستخدام الأراضي. وما فتئت بلداننا تؤيد جهود اللجنة الرامية إلى استحداث أنشطة محددة يكون من المرجح لها أن تؤدي إلى تحقيق الأهداف التي وضعها مؤتمر ريو فيما يتعلق بالاستدامة. ومن ثم فالتصحر، مع غيره من القضايا القطاعية الأخرى، مسألة تتسم بأهمية بالغة.

والتأكيد الذي أبدته الآن باسم بلداننا يقوم على إدراكنا العميق لواقع الحياة في بلداننا حيث تخوض حكوماتنا وشعوبنا في كافة قطاعات المجتمع معركة متواصلة ضد التصحر والجفاف.

ومن ثم، فنحن نرى أنه على المجتمع الدولي ككل أن يكرس بدوره اهتماما خاصا للتحدي الذي يشكله التصحر، على غرار اهتمامه بالمعاهدات التي تتناول القضايا المتصلة بالتنوع البيولوجي والغابات.

لقد أثر الجفاف والتصحر تأثيرا ضارا، بدرجات متفاوتة، على ٧٥ في المائة من مساحات الأراضي في أمريكا اللاتينية. وقد نتج تردي الأراضي في المناطق الجافة وشبه الجافة والقليلة الرطوبة عن عدد من العوامل، منها التقلب المناخي والنشاط الإنساني. ويتقدم التصحر بمعدل مذهل في أجزاء كثيرة من منطقتنا.

إن الآثار الرئيسية المترتبة على عمليات التصحر في جميع أنحاء أمريكا اللاتينية تتمثل في الانخفاض المتزايد في خصوبة التربة، وهبوط المحاصيل الزراعية، والترسب، والتحات، وارتفاع مستويات الملوحة، وهذه مجرد أمثلة قليلة. وكل هذه العمليات التراكمية المتزايدة تخلف العديد من الآثار السلبية في المجالات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والبيئية. فمن الناحية الاجتماعية، تولد هذه العوامل الفقر والهجرة من المناطق الريفية، الأمر الذي يفرض على تدهور نوعية حياة الناس. والمعروف أن من بين ٢٠٠ مليون فقير في جميع أنحاء أمريكا اللاتينية، يوجد قرابة ٤٠ مليونا منهم حاق بهم الفقر بسبب التصحر على وجه التحديد والحالة تبدو في الواقع، بعد أسوأ من

المالية. وقد سبق أن وحدت بعض برامج العمل الدولية في هذا المجال. ولكن نقص الموارد المالية كان السبب الأساسي في فشل جهود منع التصحر فيما مضى. ووفقا للإحصاءات، فإن الأموال المطلوبة لمنع التصحر في المناطق المعنية ينبغي أن تبلغ ما يعادل ١٢ دولارا للفرد الواحد. ولكن الأموال المتوافرة فعلا في الوقت الحالي للفرد الواحد هي دولار واحد لا غير. إن هذا النقص الخطير في الأموال يلقي بظلال قاتمة على فرص تحقيق أهداف الاتفاقية.

إن سطح اليابسة في العالم يتعرض للتآكل بتأثير التصحر، وتعيش شعوب البلدان النامية التي عصف بها التصحر في بؤس يجلب عن الوصف. إننا نحث أعضاء المجتمع الدولي، وبخاصة البلدان المتقدمة النمو، على الوفاء بالالتزامات التي قطعوها على أنفسهم في مؤتمر ريو دي جانيرو، وعلى أن يحاولوا بذل قصارى جهودهم لمساعدة البلدان النامية بإمدادها بالموارد المالية والتكنولوجية. وبهذه الطريقة وحدها يمكن حقا وقف التصحر لما فيه مصلحة الإنسانية جمعاء. والصين، بوصفها ضحية من ضحايا التصحر، وبلدا ناميا، على استعداد للعمل مع أعضاء المجتمع الدولي الآخرين في جهد متضافر لتحقيق الأهداف الواردة في هذه الاتفاقية.

السيد ساردنيرغ (البرازيل) (ترجمة شفوية عن الإسبانية): إنه لشرف كبير لي أن أتكلم باسم البلدان التي شاركت في أعمال آلية التنسيق السياسي والتشاور المعروفة باسم مجموعة ريو، وهي الأرجنتين، وكوادور، وأوروغواي، وباراغواي، وبنما، وبوليفيا، وبيرو، وشيلي، وغواتيمالا، وفنزويلا، وكولومبيا، والمكسيك، وهندوراس، وبلدي، البرازيل.

ويحدوني الأمل في أن أتمكن من أن أنقل إلى الجمعية آمال هذه المجموعة من البلدان ومخاوفها فيما يتعلق بهذه المسألة البالغة الأهمية، مسألة مكافحة التصحر والجفاف. لقد جرى الاعتراف الواجب بأهمية هذه المسألة في هذه القاعة من جانب كل من تكلم من قبلي. ومع ذلك، فإنني أرى من الضرورة بمكان أن أضيف بعض الأفكار بغية توسيع نطاق الحوار بشأن هذا الموضوع، وربما تعزيره.

وأود أيضا أن أعرب عن تقدير بلداننا العميق للعمل الرائع الذي أنجزه السفير جيلين، رئيس لجنة التفاوض الحكومية الدولية بشأن هذه الاتفاقية. ونحن على يقين من

والنقل. وهذه العوامل، بمجملها، ستسهم اسهاما قيما جدا في التخفيف من المشاكل التي يعانها من أصبحوا لاجئين بسبب الجفاف. وفي هذا السياق، ينبغي إيلاء اهتمام خاص للجهود المكرسة للبرامج التعليمية المتعلقة بالمسائل البيئية، وللتدريب التقني، ولا سيما دعم المجتمعات المحلية. كل هذه المسائل هامة من حيث التمويل المطلوب، ولهذا السبب يتعين اجتذاب التعاون الدولي للقيام بدور حاسم.

قبل أيام قليلة فقط، فتح في باريس باب التوقيع على اتفاقية التصحر. وهذه الاتفاقية هي جزء من فئة جديدة من الصكوك الدولية الناشئة عن مؤتمر ريو، وقد جاءت ثمرة عملية طويلة من المفاوضات لم تنته إلا من فترة وجيزة جدا. فقد تطلب الأمر أكثر من ١٨ شهرا من التفاوض في نيروبي، ونيويورك، وجنيف قبل أن يتحقق اتفاق باريس في حزيران/يونيه من هذا العام.

لقد تهيأت توقعات وآمال كثيرة، وتم وضع خطط عديدة. فالتخفيف من حدة الفقر، والتقليل من معاناة الشعوب المحلية في العالم بأسره، وتقاسم فوائد التنمية، وتحسين صحة الشعوب المحلية ورفاهها، هي أهداف محددة سعينا إلى تحقيقها. ونحن لا نزال نواجه عملية تفاوضية صعبة وهي عملية كثيرا ما تتنحى فيها البلدان المتقدمة النمو عن روح مداولات ريو، وبخاصة فيما يتعلق بمفهوم الرابطة العالمية - المتصف بتقاسم المسؤولية مع مراعاة تمايزها وفقا لدرجة التقدم التي بلغتها الدول - من أجل بلوغ أهداف التنمية المستدامة.

إن المفاوضات التي أدت إلى وضع اتفاقية التصحر أفضت عمليا إلى بذل محاولات لإعادة تفسير توافق الآراء الذي حصل في مؤتمر ريو، وخاصة بشأن التعاون الدولي. فالعملية التفاوضية اتصفت ببروز مشروطيات وكشفت عن قلة اهتمام بلدان معنية من البلدان متقدمة النمو بهذه الاتفاقية. فإذا قورن مضمون هذه الاتفاقية بمضمون الاتفاقيات ذات الصلة، مثل الاتفاقيتين المعنيتين بتغير المناخ والتنوع البيولوجي لتبين أن الاتفاقيتين الأخيرتين تنطويان على التزامات أكمل وأشد رسوخا فيما يتعلق بنقل الموارد المالية والتكنولوجيا. فمن الضروري إذن أن تعيد البلدان المتقدمة النمو النظر في موقفها الحالي، وأن تحترم الالتزامات التي تعهدت بها في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، من حيث تقديم المساعدة المالية ونقل التكنولوجيا.

ذلك، إذا أدرك المرء أن لدينا في منطقتنا رصيد احتياطي من أعظم أرصدة التنوع البيولوجي في العالم كله.

وسأركز الآن، على سبيل المثال، على الحالة السائدة في شمال شرقي البرازيل، حيث أن ٥٥ في المائة من الأراضي في تلك المنطقة، مهددة بالتصحر. وعملية التدهور قد أثرت بشدة على ٤,٣ في المائة من الأراضي، وأصبحت نسبة إضافية قدرها ٢٠,٣ في المائة من الأراضي معرضة للخطر؛ كما أننا نشهد زحفا للتصحر، وإن يكن بخطى وثيدة، على أراض أخرى تبلغ نسبتها ٣٠,٦ في المائة. فالمشكلة في البرازيل، إذن، لا تقل سوءا عما هي عليه في أماكن أخرى. وهناك ما يزيد على ١٨ مليون شخص متأثرين بالتصحر، الأمر الذي يسبب ضغوطا اجتماعية خطيرة.

وينبغي التأكيد على أن هذه الصورة ناشئة في المقام الأول عن التدهور في معدلات التبادل التجاري، ومن ممارسات التعامل التجاري التي تشوه أوضاع السوق أمام المنتجات الزراعية والسمكية والحرارية. ومن الناحية الاجتماعية، ندرك جميعا ما يترتب على ذلك من نتائج تتمثل في الفقر والهجرة والنزوح الداخلي والتردي الخطير لنوعية حياة المجتمعات المحلية والشعب بوجه عام.

إن بلدان البرازيل تعتبر أن من الضروري تخصيص مبالغ رئيسية من الموارد لمكافحة التصحر والجفاف لو أردنا تحقيق نتائج عالمية، وبالتالي نتائج دائمة. وهي تعتبر أن من الأهمية بمكان توسيع التعاون الدولي بحيث يتسنى الحصول من البلدان المتقدمة النمو على موارد مالية جديدة وكبيرة تكون قابلة للتنبؤ بها ومستدامة ومن المستطاع التعويل عليها. وسيوفر ظهور هذا الدعم برهانا على الرغبة الحقيقية في السعي إلى تحقيق حلول تعاونية عالمية النطاق وفعالة ومتوازنة للمشاكل التي تواجه البشرية جمعاء. ونحن ندرك أيضا أن المشكلة ذات أهمية فائقة بالنسبة للقارة الأفريقية، وهذا أمر لا يشك فيه أحد.

إن بلداننا تؤيد مضمون الفرع الثاني من الفصل ١٢، من جدول أعمال القرن ٢١ وتوافق عليه بالكامل، خصوصا فيما يتعلق بالمقترحات الرامية إلى محو الفقر، وتعزيز الزراعة المستدامة، وإنشاء نظم للمعلومات والرصد، والقيام، على سبيل الأولوية، بتطوير نظم لوقاية الأراضي التي لم تتعرض بعد للتدهور، وتشجيع برامج التخزين

إن الحاجة الى وضع اتفاقية دولية لمكافحة التصحر كانت دوما عاملا حاسما في مفاوضات أفريقيا بشأن القضايا البيئية والمشاكل ذات الصلة. فالتصحر مشكلة تؤثر في جميع مناطق قارتنا، وتخلق أثرا سلبيا على تميزتنا المستدامة.

وغامبيا، وهي إحدى بلدان الساحل، تعاني من فترات قاسية من الجفاف المقرون بالتهديد بابتلاعها من جانب الصحراء الكبرى الزاحفة. ومنذ الثمانينات، كان الجفاف سببا في عكس مسار التنمية الاجتماعية - الاقتصادية في البلد. والتصحر يعمل أيضا على تفاقم المشاكل الناجمة عن الجفاف. فنحن نخسر سنويا أعدادا كبيرة من الماشية، وباتت هجرة الناس بحثا عن الأراضي الصالحة للزراعة والماء أمرا أكثر تواترا.

إن الآثار المترتبة على التصحر والجفاف من حيث تدهور التربة واختلال التوازن البيئي ما برحت ماثرا دائما لقلق حكومتي. والجهود الجادة التي تبذلها حكومتي لمكافحة التصحر والتخفيف من حدة الجفاف، عن طريق تخصيص موارد أكبر وتدابير أخرى، قد أسفرت عن بعض النتائج المثمرة، لكنها لم تعكس مسار الحالة. لهذه الأسباب يرحب وفد بلدي بالاتفاقية وبالقرار المتصل باتخاذ تدابير عاجلة من أجل أفريقيا تنفيذا للاتفاقية.

إن التسليم بالبعد العالمي للجفاف والتصحر وبما يخلفانه من آثار ضارة على عنصر من أئمن عناصر التراث البشري ألا وهو الحياة النباتية والحيوانية لدينا، وما أسفر عنه ذلك مؤخرا من اعتماد اتفاقية لمكافحة التصحر والجفاف، أمران سيساعدان على ترسيخ مشاركة المجتمع الدولي والتزامه.

إن أفريقيا لا تزال المنطقة التي أصابها الجفاف والتصحر بأسوأ مما أصاب أي مكان آخر في العالم، مما أدى الى إحداث خسارة متزايدة في إنتاجية الأراضي فيها. إن معدل النمو السكاني يتجاوز بكثير معدل إنتاج الأغذية؛ والأراضي القاحلة وشبه القاحلة يجري تهميشها أو التخلي عنها؛ والفقير ونزوح الناس في تزايد. وقد قدر أن الخسارة الناتجة عن ذلك في الدخل قد ارتفعت من ٢٦ بليون دولار في عام ١٩٧٨ الى ٤٢.٣ بليون دولار سنويا ابتداء من عام ١٩٩١.

إن اعتماد الاتفاقية دليل على تضافر الجهد والمساعدة الدوليين اللذين طال انتظارهما. وهذه

إن عددا من دول أمريكا اللاتينية الأعضاء، بما في ذلك الأرجنتين، واكوادور، والبرازيل، وبوليفيا، وبيرو، وكولومبيا، والمكسيك، قد وقعت على اتفاقية التصحر. وهذا يعني أننا نرى كذلك خصائص إيجابية عديدة في هذا الصك. ونحن بالتالي على ثقة بأن المجتمع الدولي سيستغل الفرص التي تتيحها هذه الاتفاقية، وسيجعل التعاون الذي تتوق إليه بشدة البلدان النامية حقيقة واقعة. إن بلداننا يلزمها السعي إلى إيجاد حلول تعاونية عالمية لمشكلتي التصحر والجفاف من حيث أنهما مشكلتان تتشارك فيهما البشرية بأسرها. لذلك، نحن نؤمن بوجود ضرب أمثلة ملموسة يمكنها أن تشير إلى مسارات جديدة للعمل على هذا الكوكب. ونحن نتشاطر الرأي القائل بأن ما نحتاج إليه هو إرادة سياسية حقيقية من جانب البلدان المتقدمة النمو للاسهام في تنفيذ المبادرات القادرة على كسر الحلقة المفرغة للتصحر والجفاف وبالتالي الفقر.

إن بلدان مجموعة ريو التي تشاطر هذه الآراء، تأمل وتتوقع أن يتم تنفيذ الاتفاقية وفقا لما اتفق عليه في ريو دي جانيرو.

**السيد جاللو (غامبيا)** (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن الاختتام الناجح للمفاوضات المتعلقة بوضع الاتفاقية الدولية لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في افريقيا، ضمن الإطار الزمني الذي وضعته هذه الهيئة الموقرة، وما أسفر عنه من اعتماد الاتفاقية بتوافق الآراء، أمران يستحقان الثناء.

والعملية التفاوضية، التي امتدت ١٩ شهرا، لم تكن سهلة ولا سلسلة. فالتوصل إلى مجرد تفاهم، ناهيك عن الوصول إلى توافق في الآراء، بشأن أحكام معينة من مشروع الاتفاقية كاد يبدو مستحيلا في بعض الأحيان.

واليوم، إذ نستعرض الاتفاقية ومرقاتها الاقليمية، يشهد بالتالي الشعور بالارتياح وبقيمة الانجاز لدى ٩٠٠ مليون نسمة حول العالم من المتأثرين بالتصحر. فمن الواجب إذن تقديم التهاني، وفي هذا الصدد، يود وفد بلدي أن يهنئ الرئيس بوجيلين، والسفير أرابا ديالو، وأعضاء المكتب الآخرين وجميع المشاركين الذين عملوا بلا كلل وبلا موارد من أجل جعل اعتماد الاتفاقية أمرا ممكنا.

منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) في باريس.

وتعرف الاتفاقية "التصحّر" بأنه انخفاض أو فقدان الانتاجية البيولوجية أو الاقتصادية في المناطق القاحلة، وشبه القاحلة، والجافة القليلة الرطوبة، بسبب تدهور في خصائص التربة، وبسبب التحات، وبسبب تردي التربة وفقدان الحياة النباتية الطبيعية على مدى طويل. وبعبارة أخرى، فإن الاتفاقية تسمح بالتصدي لمسألة التصحر لا من حيث أسبابه الفيزيائية أو البيولوجية أو المناخية فحسب، بل أيضا من جانبه الاقتصادي والاجتماعي، بما في ذلك مشكلة الفقر. فهي، إذن، صك قانوني يلزم الدول الأطراف، على نحو جاد، بالتعاون بروح من التضامن في التصدي للتحدي العالمي المتمثل في البيئة والتنمية. علاوة على ذلك، فإن البعد العالمي للتصحّر والجفاف قد ترسخ نتيجة الاعتراف بالأولوية التي ينبغي أن تولى لأفريقيا في مكافحة التصحر، على النحو المنصوص عليه في قرار الجمعية العامة ١٨٨/٤٧ والمعاد تأكيده بقوة في مرفق تشغيلي مصاحب للمرفقات التي تتناول على وجه التحديد المناطق الأخرى.

إن اتفاقية التصحر هي نهج جديد للتعاون والشراكة بين الشمال والجنوب، بين البلدان الصناعية والبلدان النامية، بغرض تعبئة الموارد على نحو أفضل من أجل مكافحة التصحر، إما بوضع وتنفيذ برامج أو بتكنولوجيات البحث والمعلومات التي تؤكد على المعارف التقليدية والتكنولوجيات المحلية. والاتفاقية إبداعية من حيث أن العمل سيجري على كل الأصعدة وسيتركز على المشاركة الفعالة من جانب مجموعات السكان المتأثرين، وعلى التعاون مع المانحين، والمؤسسات الدولية والاقليمية، والمنظمات غير الحكومية.

ويرجى أن تسفر عملية التشاور عن اتفاقات شراكة تكفل تنسيقاً أفضل للأنشطة التعاونية الثنائية والمتعددة الأطراف. وهدف الاتفاقية هو، قبل كل شيء، مساعدة سكان المناطق المتأثرة في إيجاد أحوال بيئية تفضي الى التنمية المستدامة. والنتائج الملموسة في الميدان هي وحدها التي ستتيح لنا، في الواقع، أن نقيم فعالية البرامج والتدابير الرامية الى القضاء على الفقر وكفالة الأمن الغذائي والتنمية الريضية المتجددة المستدامة. وفي هذا السياق، فإن اتفاقية مكافحة التصحر تبعث على الأمل في نفوس الشعوب التي تتأثر حياتها اليومية ببلاء تردي

الاتفاقية التي تعبر عن اهتمامات وشواغل الدول الأطراف، تعطي مؤشرا واضحا على جسامه المهمة ومداهما وعلى نوع الاسهامات المتوقعة من جميع الأطراف عن طريق التعاون الدولي وترتيبات الشراكة، بما في ذلك ما أنجز على المستويات الوطنية ودون الاقليمية والاقليمية. وغامبيا، وفاء منها بالتزاماتها بموجب الاتفاقية، ستواصل استعراض برامج عملها الوطنية وتحسينها راجية تنفيذها بالتزامن مع برامج تضطلع بها الدول الأطراف الأخرى على المستويات دون الاقليمية، والاقليمية، والعالمية. وهذه البرامج ستكون موصولة بسياسات البلد الوطنية للتنمية المستدامة.

إن تنفيذ هذه البرامج لمكافحة التصحر يتطلب موارد تكنولوجية ومالية كبيرة تتجاوز قدرة بلدي على توفيرها. ووجود هذه القيود، بالاقتران مع تزايد القلق إزاء آفتي الجفاف والتصحر المتلازمتين، إنما يزيد من تمسكنا بالقول بأن أفضل وأجدي طريقة لمكافحة التصحر والجفاف هي اتباع نهج جماعي عالمي.

إن التشغيل الناجح والفعال للآلية العالمية سيعتمد على الدعم الجماعي والاسهامات التي تقدمها جميع الدول الأطراف. وبهذه الطريقة وحدها يمكننا أن ننسق الجهود التي نبذلها ونقوم بمبادرات واقعية و متماسكة على المدى الطويل في تصدينا للتصحّر والجفاف. ونحن نطالب المجتمع الدولي بالاستمرار في التعاون من أجل تنفيذ هذه الاتفاقية، ومن أجل تقديم المساعدة المنسقة التي تمس الحاجة اليها في أفريقيا السّتي تواصل المعاناة الشديدة، بلا هوادة، من التصحر والجفاف.

أخيرا، يؤيد وفد بلدي بشدة اعتماد قرار يمكن أمانة لجنة التفاوض الحكومية الدولية من الاستمرار في العمل خلال الفترة الفاصلة حتى دخول الاتفاقية حيز النفاذ.

السيد سييسي (السنغال) (ترجمة شفوية عن الفرنسية):  
ليست هناك ضرورة للتذكير بأن وضع الاتفاقية الدولية لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في أفريقيا، قد تم بناء على مبادرة أفريقية لاقت الدعم من المجتمع الدولي. وهذه الاتفاقية التي نشأت من توصية في جدول أعمال القرن ٢١ الصادر عن مؤتمر ريو، هي خطوة جديدة نحو تحقيق هدف التنمية المستدامة. وقد وقعت على هذه الاتفاقية، التي ستشتهر الآن باسم اتفاقية باريس لمكافحة التصحر، ٨٧ دولة بتاريخ ١٥ و ١٦ تشرين الأول/أكتوبر في مقر



وتفان، بمهام الأمين التنفيذي للجنة، بمساعدة فريق نشط ذاع صيته.

والسنغال التي وقعت على الاتفاقية ستقوم، من الآن بإنجاز إجراء التصديق، وهي تأمل أملا راسخا في أن يتيح لنا هذا الصك الجديد فرصة نختبر بها على نحو أفضل بدايات السروح الجديدة من التضامن والتعاون من أجل التنمية المستدامة في جميع أنحاء العالم، وبخاصة في افريقيا.

فلنتطلع إذن الى المستقبل، كما فعل سانت إكسوبيري، الشاعر والانساني الكبير والرجل الذي كان عالما بأمور الفضاء الخارجي والصحاري، لقد قال:

"معنى أن تكون إنسانا هو على وجه التحديد أن تكون مسؤولا. ومعنى ذلك أن تخجل من الفقر الذي لا يبدو متوقفا على المرء ذاته. معناه أنك إذ تضع لبنة إنما تساهم في بناء صرح العالم".

فلتكن هذه الرسالة المفعمة بالأخوة نبراسا يضيئ طريقنا في مكافحة التصحر على كوكبنا.

منذ بضعة أشهر فقط، أي في فترة أقرب إلينا، قال بيير جيل دي جينيس، وهو خريج مدرسة "إيكول نورمال سوبيريور" وحائز على جائزة نوبل للفيزياء، إن الكفاح ضد التصحر هو مشروع خليق بأن يعبئ المعرفة التقنية والعلمية، والموارد المالية، وحماس الشباب والتضامن الانساني.

والسنغال، من جهتها، تشعر بأن الالتزامات التي تم التعهد بها، والاسهامات المعلنة على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف أثناء احتفال التوقيع على الاتفاقية في باريس، هما بشير خير للمستقبل.

إننا على اقتناع بأن هذه الاتفاقية سترقى حالما يتم التصديق عليها وتدخل حيز النفاذ، الى مستوى الآمال العريضة التي يثيرها قيام مثل هذا الصك الدولي لمكافحة التصحر بهدف تعزيز التنمية المستدامة في أفريقيا وفي العالم.

السيد غالغوس (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أمامنا عدد من المسائل المتعلقة باتفاقية الأمم المتحدة للتصحر التي أبرمت مؤخرا. وهذه

الأراضي والموارد الطبيعية في المناطق القاحلة، وشبه القاحلة، والجافة القليلة الرطوبة.

ولا ريب في أن عملا بهذا الحجم يتطلب موارد مالية وتقنية تكفي لمكافحة التصحر على الأرض، حيث يعاني قرابة بليون رجل وامرأة من الآثار المترتبة على التصحر والجفاف.

من الملح، إذن، أن نتصدى، عبر التعاون الدولي الخلاق والمثمر، لذلك التحدي القائم في القارة الأفريقية - وهي مهد البشرية، ومستودع ثروة كافية هائلة، ولكنها أيضا موئل لأكبر صحراء ين في العالم.

وأمام هذه الخلفية، يتعين على اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة أن توجه عناية خاصة الى الادارة الصالحة للأراضي ولموارد المياه والى كيفية استغلال التربة، والزراعة المستدامة، والأحراج، والأراضي والجبال الجافة، ومصادر الطاقة.

إن الاتفاقية توفر إمكانية حل هذه المشاكل بالاعتماد على المعرفة العلمية والتقنية، وبإعطاء دفعة قوية الى الأمم لإرادة التعاون والتضامن على الصعيد الدولي.

والاتفاقية، على أية حال، توفر، بوصفها صكا قانونيا، أدوات وآليات متابعه للقيام، عن طريق وسائل المعلومات الحاسوبية والاتصالات بتعزيز رصد البيانات وجمعها وتحليلها وتبادلها المنظم بشأن المسائل المتصلة بالوقاية من الجفاف ومكافحة التصحر.

إن اتفاقية باريس للتصحر ليست اتفاقية بلا معنى، بل هي إنجاز مشترك قام به جميع الذين اشتركوا في مفاوضات عسيرة وجادة ترمي الى تحديد المسؤوليات والالتزامات المتبادلة لجميع الشركاء، لما فيه أكبر صالح للبشرية.

واسمحوا لي أن أعتنم هذه الفرصة لأهنئ جميع المفاوضين، وللاعراب عن امتناننا لرئيس لجنة التفاوض الحكومية الدولية، سعادة السفير بوجيلين الذي وجه عمل هذا الفريق بفعالية ودقة كبيرتين.

اسمحوا لي أيضا أن أعرب عن امتناننا للسيد هاما أربا ديالو، ابن افريقيا البار، الذي ما زال يضطلع، بجدارة

ثانياً، وفيما يتعلق بتواريخ وفترات الاجتماعات التي تعقدتها لجنة التفاوض الحكومية الدولية، فإن مشروع قرار اللجنة (A/49/84/Add.2)، القرار ٢/٥ قد أقر في الدورة الأخيرة التي عقدتها اللجنة في باريس. وفي الفترة الحاسمة من المفاوضات النهائية، لم يتوفر الوقت لبحث محتوياته. لفترة الأسبوعين اقترحت أصلاً في وقت كان يعتقد فيه بأن المرفقات الإقليمية الإضافية ستبقى متروكة للتفاوض، ولكن بفضل العمل الشاق الذي قام به كل من يعنيه الأمر، تمت الموافقة على جميع المرفقات التي كانت مطروحة للبحث.

إن التحدي الرئيسي الذي يواجه الاتفاقية الآن هو تنفيذ تلك "الإجراءات العاجلة". أما المسائل الرئيسية الأخرى، مثل المنظمة التي تندرج فيها الآلية العالمية - المادة ٢١ - فلا يمكن حسمها قبل عقد الدورة الأولى لمؤتمر الأطراف. وكما ذكر أعلاه، فنحن ننظر إلى "الإجراءات العاجلة" بوصفها عملية يجب أن تبدأ في الوقت العواصم الأفريقية. هذا ما ينبغي أن نركز عليه في الوقت الحاضر. ولهذا السبب اقترحنا خفض مدة دورة كانون الثاني/يناير إلى أسبوع واحد فقط. وما من أحد منا لديه الموارد ليكرسها لمثل هذا النوع من الاجتماعات ما لم تكن ضرورية للغاية.

وبالمثل، فنحن غير مقتنعين بأن عقد دورة أخرى لمدة أسبوعين في نيروبي في شهر أيار/مايو أمر ضروري. وفي رأينا أن أي مناقشة بشأن عقد اجتماعات أخرى في عام ١٩٩٦، وما بعده، ينبغي تأجيلها حتى انعقاد دورة الأسبوع الواحد التي تعقدتها لجنة التفاوض الحكومية الدولية في كانون الثاني/يناير. وأكرر هنا أننا نرى أن وقت واهتمام جميع المعنيين ينبغي تركيزهما على العواصم الأفريقية في الفترة ما بين الآن وانعقاد الدورة الأولى لمؤتمر الأطراف.

لقد كانت مسؤوليات الأمانة موضع مناقشة هامة في الدورة الخامسة للجنة، وترد النتائج في المادة ٢٣ من الاتفاقية. ومن الممكن لمؤتمر الأطراف ادخال مزيد من التعديلات، وفقاً للمادة ٢٣ (٢) (هـ). إنني أنوه عن هذا لأن وثيقة واحدة على الأقل من الوثائق المعروضة أمامنا الآن تتوخى دوراً للأمانة أكثر اتساعاً من الدور الوارد في المادة ٢٣ من الاتفاقية. إنني أشير بصفة خاصة إلى الفقرة ١٣ من تقرير الأمين العام، (الوثيقة A/49/477)، المؤرخ في ٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، والذي يوحي بأن الأمانة ينبغي أن تنهض بعبء كبير في

المسائل إجرائية باستثناء مسألة واحدة هامة هي القرار المعني بالإجراءات العاجلة لصالح أفريقيا.

لقد وقعت الولايات المتحدة على الاتفاقية في باريس بتاريخ ١٤ تشرين الأول/أكتوبر، وما برحنا من أقوى مؤيديها منذ البداية. إن هدف هذه الاتفاقية هو التنمية المستدامة للأراضي الجافة على نطاق عالمي. وأهميتها للتنمية الاقتصادية والسلامة البيئية لنسبة كبيرة من سكان العالم معروفة جيداً. وتنفيذ الاتفاقية ستكون له أهمية حاسمة في تحقيق الأمن الغذائي وإنهاء خطر سوء التغذية والمجاعة في أفريقيا. والولايات المتحدة قد خصصت قرابة ٥٠٠ مليون دولار للمشاريع الحالية أو المخطط لها التي يمكن استخدامها لدعم الاتفاقية بطرق عديدة.

أما المسائل المحددة المعروضة علينا فهي التالية:

أولاً، فيما يتعلق بـ "الإجراءات العاجلة لصالح أفريقيا" (A/49/84/Add.2)، القرار ١/٥، فإن هذا الاقتراح يطالب جميع الأطراف المعنية بأن تبدأ باتخاذ الخطوات من أجل التحضير لتنفيذ الاتفاقية حتى قبل دخولها حيز النفاذ. ونحن نؤيد هذا النص بشدة. والاتفاقية تقضي بالاضطلاع بناء على مبادرة محلية بعملية تنفيذية، من خصائصها ترتيبات للشراكة بين المجتمعات المحلية والمنظمات غير الحكومية، والحكومات الوطنية، وعند الاقتضاء، مانحي المعونة المتمركزين في العواصم الوطنية.

إن هذه العملية قد رسمت مراعاة لحقيقة أن الظروف تتفاوت بدرجة كبيرة بين بلد وبلد، وأن التنفيذ لا يمكن أن يجري حسب صيغة واحدة مفروضة من الخارج.

لقد آن الأوان كي تبدأ البلدان الأفريقية النظر في كيفية استخدام هذه الاتفاقية للوفاء بأولويتها هي في مكافحة التصحر، وكي تبدأ التفكير بنوع الشراكات المحلية التي تريدها، وكي تجري دراسة عن حالة خططها وبرامجها الحالية لمكافحة التصحر. وهدف هذا القرار هو التشجيع على دعم مرحلة التحضير الحيوية هذه كي تنطلق عملية التنفيذ عند دخول الاتفاقية حيز النفاذ. ونحن نؤيد القرار بشدة ونثق بأنه لن يكون خلافياً بأي حال من الأحوال.

موجات متواترة ومدمرة من الجفاف والمجاعة والموت جوعا.

حقيقة أن جميع مناطق العالم تعاني من التصحر والجفاف، ولكن الدول الافريقية هي الأكثر تعرضا لهما، وهي أقلها قدرة على مكافحة هاتين المشكلتين دون تعاون ومشاركة ومساعدة على الصعيد الدولي. ولهذا السبب، فنحن في افريقيا نهتم اهتماما بالغاً بأمر الموارد المالية اللازمة لتنفيذ الاتفاقية.

وفي هذا الصدد، يود وفدي أن يناشد مرة أخرى شركاءنا من البلدان المتقدمة النمو، وفي منظومة الأمم المتحدة توفير موارد مالية ومساعدة تقنية كافية تأتي في حينها الصحيح، ويمكن التنوُّب بها، وبخاصة لأقل البلدان نمواً، وللبلدان الافريقية الأشد تأثراً.

وعلاوة على ذلك، ينبغي عقد سلسلة من اجتماعات التشاور في الفترة الفاصلة بين اعتماد الاتفاقية والاجتماع الأول لمؤتمر الأطراف؛ ومن الحتمي ضمان المشاركة الفعالة للبلدان النامية في هذه العملية، وبخاصة أقل البلدان نمواً. ومن ثم، يناشد وفدي الحكومات والمنظمات تقديم تبرعات إلى صندوق الأموال الخارجة عن الميزانية الذي أنشئ بموجب القرار ١٨٨/٤٧.

واثيوبيا، وهي أحد البلدان الأشد تأثراً، تدرك تمام الادراك مسؤولياتها إزاء مكافحة مشاكل الجفاف التي تهدد حياة الملايين من أبناء شعبها. وبناء عليه قامت الحكومة الاثيوبية آخذة ذلك في الاعتبار باتخاذ تدابير هامة ترمي الى التخفيف من آثار الجفاف المتكرر. وقد انتهينا مؤخراً من وضع الصيغة النهائية لاسراتيجية وطنية للصون، وشرعنا في برنامج عمل للتشجير قيمته ١,٢ بليون دولار. إن عملية تحقيق اللامركزية وتعميم الديمقراطية التي استهلتها الحكومة الانتقالية في اثيوبيا منذ نحو ثلاثة أعوام، أدت إلى تهيئة بيئة ممتازة لمشاركة السكان المحليين في الأعمال التحضيرية لبرامج العمل الخاصة بالتنمية والحماية البيئية وفي تنفيذها. ونحن في اثيوبيا نرى أن مشاركة الشعب على كل المستويات أمر يتسم بأهمية قصوى.

كما انتهجت حكومة اثيوبيا أيضاً سياسات واستراتيجيات عامة لتوقي الكوارث والتأهب لمجابهتها، وأنشأت لجان استعداد لمجابهة الكوارث، على المستوى المركزي وعلى مستوى الأقاليم والمناطق والمجمعات

استعراض الإعداد لبرامج العمل والأنشطة الأخرى التي ستضطلع بها في إطار القرار الخاص بالإجراء العاجل. ونحن نعتقد اعتقاداً راسخاً بأن أي قرار يعتمد في الوقت الحالي ينبغي أن يكون متسقاً مع، وألا يتجاوز، المادة ٢٢ من الاتفاقية، فضلاً عن الفقرة ١٤ من مشروع القرار المقترح بشأن الإجراء العاجل، والفقرة ٥ من مشروع القرار المقترح بشأن الترتيبات أثناء الفترة الفاصلة.

السيد إتيفا (اثيوبيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يود وفدي أولاً أن يهنئ السفير بوجيلين، رئيس لجنة التفاوض الحكومية الدولية، وأعضاء الأمانة الآخرين، على جهودهم الدؤوبة في وضع هذا الصك الدولي الذي يعد مثالا يحتذى.

ونود أن نعرب عن تأييدنا للبيان الذي ألقاه سفير الجزائر لعمامرة باسم مجموعة ال ٧٧ والصين، بشأن القضية قيد المناقشة التي تتسم بأهمية بالغة.

إننا نذكّر بأنه أثناء انعقاد الدورة السابعة والأربعين في عام ١٩٩٢، اعتمدت الجمعية العامة القرار ١٨٨/٤٧، الذي تدعو فيه إلى إنشاء لجنة تفاوض حكومية دولية لوضع اتفاقية لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في افريقيا، بهدف وضع هذه الاتفاقية في صيغتها النهائية بحلول شهر حزيران/يونيه ١٩٩٤. وبذلك تكون صياغة الاتفاقية الدولية لمكافحة التصحر قد اكتملت في الموعد المحدد، بل أكثر من هذا لقد تم بالفعل توقيع عدد كبير من البلدان عليها، أثناء احتفال التوقيع الذي أقيم مؤخراً في باريس. ونحن نشني على هذا الانجاز، ونحث البلدان التي لم توقع بعد على الاتفاقية أن تفعل ذلك في أقرب فرصة ممكنة. ونطلب أيضاً إلى البلدان التي وقعت على الاتفاقية أن تتخذ جميع التدابير الضرورية للإسراع بعملية التصديق عليها.

إن الانتهاء من وضع نص الاتفاقية في صيغته النهائية هو خطوة عظيمة إلى الأمام في جهدنا الرامي إلى معالجة مشكلتي الجفاف والتصحر. ومع ذلك، فالاتفاقية لا تعد غاية بحد ذاتها. فالأهم هنا هو أن نركز اهتمامنا على تنفيذ أهداف الاتفاقية. إن مسألة التنفيذ السريع لهذا الصك الدولي تتسم بأهمية قصوى في افريقيا، حيث تصحرت مساحات تتراوح ما بين ٥٠ و ٦٠ في المائة من مساحات الأراضي، وحيث يواجه السكان هناك

بلدانا عديدة قد وقعت على الاتفاقية بالفعل، وأن بعض البلدان قدمت فعلا تعهدات مالية كبيرة دعمالها. ويحدونا الأمل في أن تكتمل عملية التصديق عليها بأسرع وقت ممكن كي يتسنى دخول الاتفاقية حيز النفاذ.

إن البلدان من أمثال بلدي المعرضة للجفاف والتصحر تعلق آمالا كبيرة على تنفيذ برامج العمل الواردة في الاتفاقية. فعلى الصعيد الوطني، تشتمل برامج العمل على تعبئة السكان المحليين والمنظمات غير الحكومية، فضلا عن الجهود العلمية والتكنولوجية، ضمن التزام متكامل طويل الأجل بمكافحة الآثار المترتبة على الجفاف والتصحر والتخفيف من حدتها. وعلى الصعيد الدولي، فإن العنصر الحاسم في كفاءة نجاح الاستراتيجية، كما تتصوره الاتفاقية، هو إنشاء آلية مالية للنهوض بأعمال تؤدي إلى تعبئة موارد مالية كبيرة وتوجيهها لهذا الغرض، مع التركيز على التمويل المتعدد المصادر. وفي هذا الصدد، يوجد تركيز على اتفاقات الشراكة التي تجمع معا بلدانا متأثرة وبلدانا متقدمة النمو وبلدانا أخرى، فضلا عن منظمات دولية، بغية دعم التحضير لبرامج العمل وتنفيذها. ونحن نرى أن الاستجابات الملموسة التي ستمتكن الاتفاقية من الحصول عليها من البلدان المانحة والمنظمات الدولية، من حيث تخصيص الموارد، هي التي ستقرر، إجمالاً مدى أثر الاتفاقية على جهود التعبئة المحلية الرامية إلى التصدي لما يخلفه الجفاف والتصحر من آثار على البيئة، وتحقيق التنمية المستدامة. لذلك، نحن نناشد مجتمع المانحين أن يوفر موارد كافية لآلية التمويل التابعة للاتفاقية.

ومن حسن التوفيق أن اعتماد الاتفاقية المعنية بالتصحر والجفاف قد جاء في نفس الوقت الذي اعتمد فيه المجتمع الدولي خطة العمل للسكان والتنمية، والذي يحضر فيه المجتمع الدولي لمؤتمر القمة العالمية للتنمية الاجتماعية، وللمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، ولمؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني)، وكلها مؤتمرات ترمي إلى التصدي لمشكلتي الفقر والتدهور البيئي، وتعبئة الجهود الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة من مناظير مختلفة. إن التصحر والجفاف يحرمان السكان من الأسباب الأساسية للرزق ومن الحصول على الغذاء والماء، وحطب الوقود، والمأوى. ووطأة هذا السيناريو محسوسة في افريقيا بأكثر مما هو حاصل في أي منطقة أخرى، إذ أن ٦٦ في المائة من القارة أراض صحراوية أو جافة، و ٧٣ في المائة من الأراضي الزراعية الجافة قد تدهورت فعلا.

المحلية. إن هذه التدابير وغيرها من التدابير التي اتخذتها اثيوبيا تبرهن على التزام الحكومة بمكافحة الجفاف والتصحر. ومع ذلك، فإننا ندرك أن الجهود الوطنية لن تؤدي ثمارها إلا بدعم من المجتمع الدولي. ولهذا السبب، فإننا نحث على تنفيذ الإجراءات العاجلة لصالح افريقيا، كما ينص القرار ١/٥ الذي اعتمده لجنة التفاوض الحكومية الدولية في دورتها الخامسة.

إن مسألة الجفاف والتصحر وكيفية مكافحتها ينبغي النظر إليهما في ضوء التنمية الاقتصادية والاجتماعية في افريقيا. وينبغي إنجاز أهداف الاتفاقية بالتعاون الوثيق بين اللجنة الاقتصادية لافريقيا، ومنظمة الوحدة الافريقية، والمنظمات الدولية والحكومية الدولية الأخرى. ولا يمكن الوصول إلى أي حل للمشاكل متعددة الجوانب والحرجة لافريقيا إلا من خلال اتباع نهج موحد ومتكامل للتنمية. وعليه، فإن الاتفاقية التي في متناولنا يرجى أن تكون مكملة لذلك النهج بمعالجتها للمشاكل المتصلة بالجفاف والتصحر على نحو فعال.

في ضوء الموقف الحرج والسريع التدهور السائد في افريقيا، تولي الاتفاقية، وبخاصة في المادة ٧، أولوية صريحة لتلك القارة. ومن ثم، يرى وفدي أن من الأنسب أن يكون مقر أمانة الاتفاقية في افريقيا. ومع ذلك فإن مسألة الأمانة الدائمة، بما في ذلك التحديد الدقيق لموقعها في افريقيا، ينبغي أن تطرح كموضوع للمناقشة أثناء انعقاد مؤتمر الأطراف. وسوف يتقدم وفدي بمقترحات بناءة في ذلك الصدد في الوقت والمكان المناسبين.

(تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد باك (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية).

السيد موثورا (كينيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أنضم إلى الوفود التي تكلمت قبلي مرحبة بإنجاز وضع اتفاقية دولية لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في افريقيا.

وأود أيضا أن أعرب عن تهانئنا لرئيس لجنة التفاوض الحكومية الدولية، السفير بوجيلين ممثل السويد، والأمانة، وبخاصة السفير ديالو، على توجيهه عملية التفاوض باقتدار كبير ضمن الإطار الزمني، وعلى التوصل إلى إتمام هذه الاتفاقية الهامة. ومما يستلفت النظر أن

الشديد لأنشطة تربية المواشي، والممارسات الزراعية الرديئة، أمور تفاقم من صورة بوتسوانا الهشة بالفعل.

إن تردّي الأراضي، على الصعيد الوطني، يظل دوماً شاغلاً رئيسياً لبوتسوانا. ولقد وضعت مختلف الوزارات التي تعنى بشؤون الأراضي سياسات وبرامج، بل سنت قوانين، للتصدي لهذه المسألة. وفي عام ١٩٩٠، رسمت حكومتي استراتيجية فأنشأت الوكالة الوطنية لاستراتيجية الصون في بوتسوانا، التي تمثل أهدافها، أولاً، في زيادة فعالية استخدام وإدارة الموارد الطبيعية لتحقيق التفاعلات المثلى والهبوط بالآثار الجانبية الضارة بالبيئة إلى الحد الأدنى، وثانياً، في تكامل عمل العديد من الوزارات القطاعية والمجموعات المهتمة في جميع أنحاء بوتسوانا، الأمر الذي يحسن إنباء الموارد الطبيعية عن طريق الصون وما إلى ذلك.

إن توصيات مؤتمر قمة ريو، والآن اتفاقية مكافحة الجفاف والتصحر، ستكون مكتملة للجهود الوطنية الحالية التي تبذل من أجل التصدي لهذه المسائل البيئية. فعلى سبيل المثال، أعدت بوتسوانا خطة عمل لمنطقة بوتيتي التي تقع في الجزء الأوسط من البلد، وذلك بمساعدة مالية من لجنة التفاوض الحكومية الدولية المعنية بالاتفاقية.

إن الجهود الوطنية المبدولة من أجل مكافحة التصحر تصبح عديمة الجدوى لو انعدم التعاون الإقليمي. وفي هذا السياق، بدأت بوتسوانا تتشاور مع جيرانها من أجل إعداد خطة عمل كغالاغادي - ناميب لمكافحة التصحر. والمجموعة الإنمائية للجنوب الإفريقي التي هي هيئة دون إقليمية، يمكن أن تُستخدم أيضاً في تشجيع هذا النوع من التعاون. ويؤمل في أن تتمكن هذه الخطة، التي تضم أنغولا وناميبيا وبوتسوانا وزامبيا وزمبابوي، من الترحيب في المستقبل القريب بانضمام جنوب إفريقيا.

وختاماً، إننا نحث المجتمع الدولي على العمل دون كلل من أجل تحقيق الأهداف التي ترمي إليها هذه الاتفاقية الهامة.

السيد أودراوغو (بوركينافاسو) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): تهاجم أفتا التصحر والجفاف جميع المناطق على ظهر كوكبنا، وقد تسببت على نحو متزايد وبصورة مستمرة في اختفاء الغطاء النباتي وفقدان التربة الخصبة. وقد أشار الفصل ١٢ من جدول أعمال القرن ٢١ إلى الحاجة الملحة لمواجهة هذه المشكلة.

إن التدابير المؤقتة التي اقترحتها لجنة التفاوض الحكومية الدولية، وبخاصة ما يتعلق منها بالحاجة إلى مخصصات مالية كافية لدعم الأمانة المؤقتة واجتماعات اللجنة، هي تدابير عملية، ونحن بالتالي نؤيدها. كذلك نحن نعتبر أن الاقتراح الذي قدمته الأمانة العامة والقاضي بعقد اجتماعين للجنة في عام ١٩٩٥، واجتماعين في عام ١٩٩٦، واجتماع واحد في عام ١٩٩٧، اقتراح معقول لأغراض التخطيط، دون استبعاد امكانية عقد اجتماعات إضافية إذا رأت اللجنة ضرورة لذلك.

وأخيراً، اسمحوا لي أن أعتنم هذه الفرصة لأشكر البلدان التي تبرعت بسخاء للصندوق الطوعي الذي تم به دعم مشاركة الوفود من البلدان النامية في العملية التفاوضية. ويحدونا الأمل في أن يعاد التبرع للصندوق بغية المساعدة على مشاركة تلك الوفود خلال الفترة الانتقالية.

السيدة مومبي (بوتسوانا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن بوتسوانا، بوصفها أحد البلدان العديدة في شتى أنحاء العالم وبخاصة في إفريقيا، المتأثرة تأثراً فادحاً بالجفاف والتصحر معاً، ترحب بالاختتام الناجح للمفاوضات المتعلقة بوضع اتفاقية دولية لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في إفريقيا.

لقد شاركت بوتسوانا في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية الذي عقد في ريو دي جانيرو في عام ١٩٩٢، والذي أبدت فيه البلدان اهتمامها وقلقها إزاء مسألة الجفاف والتصحر. وقد توج اهتمام بوتسوانا بهذه المسألة بمشاركتها في لجنة التفاوض الحكومية الدولية.

إن الظروف المناخية السيئة التي تعيشها بوتسوانا تملينا أن نسجل عرفاننا بقيمة هذه المبادرة الدولية الهامة. ففي بوتسوانا، تحتل الصحراء قرابة ٨٠ في المائة من اجمالي مساحة الأراضي. وفي بوتسوانا يتكرر وقوع الجفاف لفترات طويلة، ونشهد أنماطاً شديدة التقلب من حيث هطول المطر، وتراكم طبقات رملية يبلغ ارتفاعها متراً أو أكثر في مناطق معينة، وارتفاعاً لا يطاق في درجات الحرارة في الصيف، وانتشاراً للخضرة الخفيفة المتناثرة من نوع "السافانا". وبالإضافة إلى ذلك، فإن العوامل الاجتماعية - الاقتصادية، التي تتضمن التوزيع غير المتسق والزيادة السريعة في عددهم، والتركز

ومن بين ٦٠٠ مليون نسمة في إفريقيا، يتأثر بها ١٨٥ مليون شخصا في أكثر من ٤٠ بلدا.

ونظرا لضآلة النتائج الناجمة عن برنامج عمل نيروبي لعام ١٩٧٧، فإن حدة هذه المشكلة الإيكولوجية بما لها من عواقب على اقتصاد إفريقيا وقواعدها الاجتماعية - قد اشتدت إلى درجة لا يمكن أن نتصور معها أي بداية للحل إلا باتباع استراتيجية متسقة كاملة وفعالة في مكافحة التصحر والجفاف، فهي مشكلة تؤثر من حيث نطاقها وآثارها على كوكب الأرض بأسره.

وهذا بديهي. ومهما قلنا لن نؤكد بما يكفي ضرورة توفير الموارد اللازمة وضرورة أن تصبح الآليات المؤسسية للتمويل والمتابعة التي دعت إليها الاتفاقية جاهزة للقيام بمهامها في أبكر فرصة ممكنة.

ويحدو وفدي كل الأمل في أن يتحقق التنفيذ الحازم النشط لنهج الشراكة والتضامن في مكافحة التصحر حتى تتمكن المجتمعات التي أضعفتها هذه الآفة من استعادة أحوالها الطبيعية، وحتى يتسنى، أينما ألمت الجراح بالبيئة، مداواة هذه الجراح إلى أقصى قدر ممكن.

وهذا ما ينبغي إنجازه حتى يتمكن كثيرون بل كثيرون جدا من بني البشر في أماكن كثيرة، كما نحلم في منطقة الساحل، أن يستمتعوا مرة أخرى بالنسائم العليقة تمر أمامهم فوق المسطحات العشبية متجهة صوب أشجار تشاهد على مرمى البصر.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): وفقا لقرار الجمعية العامة ٢٠١١ (د - ٢٠) المؤرخ في ١١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٥، أعطي الكلمة الآن لمراقب منظمة الوحدة الإفريقية.

السيد ساي (منظمة الوحدة الإفريقية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): ترحب منظمة الوحدة الإفريقية باهتمام المفاوضات، والتوقيع على المعاهدة الدولية لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في إفريقيا. إننا نرى في هذا خطوة هامة صوب تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ الذي اعتمده المجتمع الدولي في ريو دي جانيرو في حزيران/يونيه ١٩٩٢.

وفي ١٤ تشرين الأول/أكتوبر الماضي، وقعت ٨٧ دولة في باريس على الاتفاقية الدولية لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في إفريقيا. وقد تحقق هذا كنتيجة لمبادرة إفريقية تقرر في ابديجان في شهر تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١، وعرضت في ريو دي جانيرو في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية. فإن الإطار القانوني الذي وضع بذلك يكفل التوازن بين الاعتراف بالطابع العالمي لمشكلة التصحر، والاعتراف بالطابع الخاص للحالات الإقليمية.

وكانت عملية التفاوض صعبة، ومكثفة، ومجزية. ويستحق السفير بو جيلين امتناننا لما أبداه من تفان وخبرة وصبر لا ينفد في قيادته لمكتب دينامي بصفة خاصة، بمساعدة أمانة فعالة تحت قيادة السفير هاما آربا ديالو. وينبغي توجيه الشكر إلى جميع المشاركين لإنجازهم مهمتهم مما آذن ببداية مرحلة جديدة في المعركة التي نخوضها ضد التصحر والجفاف.

فالآن، أصبح لدينا صك قانوني مبتكر من نواح عديدة، صك يعترف بالنهج المتكامل كالسبيل المناسب لتحقيق الأمن للبيئة وللتنمية. ولذلك ينبغي أن يتكامل الكفاح ضد التصحر مع الحقائق الاجتماعية - الاقتصادية والثقافية داخل سياق بيئي. ويتوخى القرار الملحق بالاتفاقية بشأن "الإجراءات العاجلة لصالح إفريقيا"، ضمن جملة أمور، قيام مشاركة بين السكان المحليين والمنظمات غير الحكومية في تطوير برامج العمل وفي تنفيذها، فضلا عن دمج برامج العمل التي ترمي إلى مكافحة التصحر وتخفيف آثار الجفاف في سياسات وطنية للتنمية المستدامة.

وقامت بوركينا فاصو، التي يوجد بها موقع المركز الرئيسي للجنة الدائمة المشتركة بين الدول لمكافحة الجفاف في منطقة الساحل، بتنفيذ برنامج عمل وطني للبيئة استلهمت عناصره من كل ما سبق ذكره. وفي حين أن إفريقيا ليست المنطقة الوحيدة المبتلاة بالجفاف والتصحر، فإنها مع ذلك القارة التي عصف بها الجفاف والتصحر بأسرع مما عصف بغيرها، وعلى نحو أشد خطورة. والساحل شاهد على هذه الحقيقة.

وتؤثر ظاهرة التصحر على ٢٥ في المائة من كوكبنا. وقد تأثرت بها نسبة ٦٦ في المائة من القارة الإفريقية.

وستكون الاتفاقية مجددة في سياق التنمية المستدامة لو نفذت بفعالية ومن غير إبطاء. لذا تود منظمة الوحدة الأفريقية، أن تطالب المجتمع الدولي، في هذه المرحلة، بزيادة الدعم السياسي لتنفيذها، والالتزام بذلك. ويجدر بالبرلمانات الوطنية أن تستعجل عملية التصديق لكي تتوفر بأسرع ما يمكن التصديقات الـ ٥٠ من جانب الدول الأعضاء، وهي الحد الأدنى اللازم لدخول الاتفاقية حيز النفاذ.

بالإضافة إلى ذلك، ينبغي مواصلة استعراض مسألة التمويل بغية النهوض بعمل الاتفاقية من البداية. وينبغي تعزيز قدرة مرفق البيئة العالمية على تمويل الاتفاقية، كما ينبغي، عند الضرورة، وضع ترتيبات تمويل إضافية مكملة. فالعالم بأسره سيستفيد من العيش على كوكب يتم فيه احتواء مخاطر التصحر والجفاف على نحو فعال.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): استمعنا إلى المتكلم الأخير في المناقشة حول هذا البند الفرعي من جدول الأعمال.

وفقا للمقرر الذي اتخذته الجمعية العامة في جلستها العامة الـ ٣٠، ستقوم اللجنة الثانية بالبت في البند الفرعي.

بهذا تكون الجمعية العامة قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند الفرعي (د) من البند ٨٩ من جدول الأعمال.

#### البند ٢٢ من جدول الأعمال

#### تقديم المساعدة في إزالة الألغام

تقرير الأمين العام (A/49/357 و Add.1)

مشروع القرار (A/49/L.8)

تعديل (A/49/L.11)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): معروض على الجمعية العامة مشروع قرار صادر بوصفه الوثيقة A/49/L.8، وتعديل له قدمته هندوراس وارد في الوثيقة A/49/L.11.

وفي هذا السياق، يود وفدي أيضا أن يسجل عرفانه بالعمل الشاق الذي أداه بتفان رئيس لجنة التفاوض الحكومية الدولية، السفير بو جيلين، والسفير أربا ديالو، وأعضاء اللجنة الآخرين الذين حرصوا جميعا على أن يتم إعداد الاتفاقية في الموعد المقرر.

وتعد الاتفاقية بالغة الأهمية بالنسبة لأفريقيا، من حيث أنها تتصل مباشرة ببعض القضايا الأولية التي تكمن في صلب التخلف وتفاقم الفقر في بلدان افريقية عديدة. وبالنسبة لكثير من البلدان الافريقية، فإن تعدي الصحراء وتزايد دورات الجفاف مسائل تستأهل الحلول العاجلة بغية زيادة الانتاج الزراعي وضمان مستوى حياة أفضل وأعلى للسكان الذين تتزايد أعدادهم. وفي هذا السياق، تشعر البلدان الافريقية، على المستويين الفردي والجماعي، بوجود تعبئة موارد كافية لمواجهة الاحتياجات التقنية وللوصول إلى حل دائم. إن الآثار المدمرة للتصحر والجفاف لا بد من وقفها إذا ما أريد أن تتوفر لأفريقيا قاعدة متينة من التنمية المستدامة.

ومن منظور هذا الهدف، عملت البلدان الافريقية جماعيا، من خلال منظمة الوحدة الافريقية، بكل قواها مع شركائها في المجتمع الدولي من أجل إبرام صك يعزز جهودها الرامية إلى التنمية المستدامة. ويتجلى إدراكها لمصلحتها العليا في تنفيذ الاتفاقية وتفانيها في هذا السبيل في قرار المجلس الوزاري (م/١٥٣٥/د - ٦٠) المؤرخ في حزيران/يونيه ١٩٩٤ والذي يطلب إلى أمين عام منظمة الوحدة الافريقية، في جملة أمور، أن يتخذ، كجزء من تنفيذ الاتفاقية الدولية ومرفق التنفيذ الإقليمي لأفريقيا، الخطوات اللازمة لإقامة روابط مؤسسية وتشغيلية مع المجموعات الاقتصادية الإقليمية والمؤسسات الحكومية الدولية.

إن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر فريدة في نوعها، من حيث أنها تهتم أساسا بوضع برامج عمل على المستويين الوطني ودون الإقليمي، من خلال عملية تشاورية مستندة إلى المشاركة العامة. فهي تشمل، في جملة أمور، استراتيجية تبرز أهمية مشاركة السكان المحليين والمنظمات غير الحكومية في إعداد وتنفيذ برامج العمل. وتشجع بالمثل دمج برامج العمل في السياسات الوطنية للتنمية المستدامة. ونحن نرى أن كل هذه السياسات حيوية لتنفيذ الاتفاقية.

الأجهزة غير المفجرة. فهي تقتل وتشوه، وتشكل عقبة أمام عودة اللاجئين وغيرهم من المشردين، وأمام عمليات المعونة الإنسانية، وأمام إعادة الإعمار والتنمية الاقتصادية، فضلا عن عودة الأوضاع الاجتماعية إلى الحالة الطبيعية.

وفي الفقرتين الثالثة والرابعة من الديباجة، تشدد الجمعية العامة على جزعها الشديد إزاء وجود الألغام، وغيرها من الأجهزة غير المفجرة، الدائب المتزايد نتيجة للصراعات المسلحة. والجمعية يساورها شديد القلق لأن عدد الألغام التي تزرع كل سنة يفوق بقدر هائل عدد الألغام التي يمكن إزالتها خلال الفترة نفسها. فكما ذكر الأمين العام في تقريره، يزرع سنويا ما بين مليونين و ٥ ملايين لغم، لتضاف إلى ما يزيد على ١١٠ ملايين لغم بري مزروعة من قبل في ٦٤ بلدا حول العالم.

وفي الفقرتين الخامسة والسادسة من الديباجة، تكرر الجمعية تأكيد فزعها إزاء ارتفاع عدد ضحايا الألغام، لا سيما بين السكان المدنيين، وتحيط علما بما تشكله من تهديد خطير لسلامة وصحة حياة الأفراد المشاركين في البرامج الإنسانية وبرامج حفظ السلم والانعاش.

وفي الفقرتين السابعة والثامنة، تشير الجمعية إلى قرارها ٧٩/٤٨ بشأن اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر، وقرارها ٧٥/٤٨ كإحدى الخطوات التي يدعو إلى وقف اختياري لتصدير الألغام البرية المضادة للأفراد.

وفي الفقرات اللاحقة من الديباجة، تركز الجمعية على الدور الهام للأمم المتحدة وعلى التدابير التي اتخذت والأنشطة التي اضطلع بها فعلا.

وفي الفقرة ١ من المنطوق تعرب الجمعية عن تقديرها للأمين العام على تقريره الشامل، وتحيط علما، مع الاهتمام، بالمقترحات الواردة فيه، فضلا عن المساهمات المقدمة من الدول الأعضاء وغيرها.

وفي الفقرتين ٢ و ٣ من المنطوق، ترحب الجمعية بقيام الأمين العام بإنشاء صندوق استئماني طوعي لتوفير التمويل، بوجه خاص، إلى برامج المعلومات والتدريب المتصلة بإزالة الألغام وتيسير بدء عمليات إزالة الألغام. وتناشد الجمعية أيضا الدول الأعضاء وغيرها المساهمة في الصندوق الاستئماني.

أعطي الكلمة لممثل المانيا كي يقوم بعرض مشروع القرار.

السيد هانز (المانيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):  
قبل عام، وفي الدورة الثامنة والأربعين للجمعية العامة، طلبت الدول الـ ١٢ الأعضاء في الاتحاد الأوروبي إدراج البند المعنون "تقديم المساعدة في إزالة الألغام" في جدول أعمال الجمعية، وقدمت مشروع قرار اعتمده الجمعية لاحقا دون تصويت. ومتابعة لتلك المبادرة، يشرفني أن أقوم بعرض مشروع القرار A/49/L.8 بالنيابة عن مقدميه الـ ٦٣. واستميج الجمعية عذرا لقراءتي القائمة.

إن مقدمي مشروع القرار A/49/L.8 هم: اثيوبيا، الأرجنتين، أرمينيا، ارتيريا، اسبانيا، استراليا، استونيا، ألمانيا، أنتيغوا وبربودا، أنغولا، أوغندا، أوكرانيا، ايرلندا، ايسلندا، ايطاليا، البرتغال، بلجيكا، بنغلاديش، بنما، بوروندي، بولندا، توغو، تونس، الجمهورية التشيكية، جمهورية كوريا، جورجيا، الدانمرك، رومانيا، السلفادور، سلوفاكيا، سلوفينيا، سنغافورة، السودان، السويد، سيراليون، غامبيا، غواتيمالا، فرنسا، فنلندا، فييت نام، كرواتيا، كندا، كوستاريكا، لايفيا، لكسمبرغ، ليتوانيا، مالطة، مصر، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية، منغوليا، موريشيوس، موزامبيق، موناكو، ميكرونيزيا، النرويج، النمسا، نيكاراغوا، نيوزيلندا، هنغاريا، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، اليونان.

قبل أن أعرض بإيجاز مضمون مشروع القرار، أود أن أتقدم بخالص الشكر إلى جميع الوفود التي أعطته دعمها وساهمت على نحو بناء في وضعه. وأود أيضا أن أعرب عن امتناننا العميق لأعضاء الأمانة الذين شاطرونا خبرتهم.

إن سبب تقديمنا مشروع القرار هو نفس السبب الذي أبادي في السنة الماضية. انه الحالة المأساوية الناجمة عن الوجود الهائل للألغام وغيرها من الأجهزة غير المفجرة في بلدان تعاني من الصراعات المسلحة، وهي حالة قائمة وتزداد تفاقما.

في الفقرة الثانية من ديباجة مشروع القرار A/49/L.8، تؤكد الجمعية العامة بالغ قلقها إزاء المشكلة الإنسانية الجسيمة الناجمة عن وجود الألغام وغيرها من



تقرر ذلك.

السيد ماروياما (اليابان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تشكل الألغام الأرضية مشكلة من أكثر المشاكل المثيرة للقلق التي يواجهها المجتمع الدولي في عصر ما بعد الحرب الباردة.

وتشير التقارير إلى أن عدد الألغام التي يجري وزعها يتزايد بعدد يتراوح بين ٥٠٠ ٠٠٠ ومليون لغم كل عام، وأن هذه الألغام تقتل أكثر من ٨٠٠ شخص كل شهر، بينما لم تحرز تكنولوجيا كشف الألغام وإزالتها تقدما كبيرا.

وتعترض الألغام الأرضية عملية بناء السلم التي يقوم بها المجتمع الدولي في أعقاب الصراعات، وهي تعرقل، وفي بعض الحالات، تمنع الاضطلاع بعمليات حفظ السلام، وتوصيل إمدادات الإغاثة، وإعادة اللاجئين إلى الوطن، وإعادة تأهيل البنية الأساسية وتحسينها، مثلما يشير الأمين العام في تقريره الشامل عن هذا الموضوع. فالبلدان التي عانت من الحروب، يظل عليها أن تتكبد مزيدا من المعاناة بسبب الألغام الأرضية، التي تواصل إعاقة عملية إعادة بناء الوطن لفترة طويلة بعد انتهاء هذه الحروب.

ويُعلمنا الأمين العام بأنه يوجد ما يربو على ١١٠ ملايين لغم أرضي منتشرة في ٦٤ بلدا على نطاق العالم - في بلدان مثل أفغانستان وأنغولا وكمبوديا وموزامبيق - وأن عددا يتراوح بين مليونين و ٥ ملايين لغم يضاف إليها كل عام.

وحيث أن إزالة الألغام تتطلب قدرا هائلا من الوقت والمال، فمن الضروري أن يوفر المجتمع الدولي مساعده لتلك البلدان التي تعكف على هذا العمل. وفي هذا الصدد، يود وفدي أن يؤكد الضرورة الملحة لتعزيز أعمال البحوث والتطوير في تكنولوجيا كشف الألغام وإزالتها وذلك لجعل أنشطة إزالة الألغام أكثر سلامة وفعالية، ويطلب وفدي إلى الأمم المتحدة أن تنسق هذا البحث والتطوير، بالنظر إلى أن تكنولوجيا كشف الألغام وإزالتها لم تواكب خطى التقدم السريع الحاصل في تكنولوجيا الألغام. ومن الضروري أيضا أن ينظر المجتمع الدولي في إنشاء آلية لتقييد إنتاج واستخدام ونقل جميع أنواع الألغام الأرضية وبخاصة الألغام المضادة للأشخاص.

أما الفقرات اللاحقة من المنطوق فهي تعالج الدور التنسيقي للأمم المتحدة. وفي الفقرة ٦ من المنطوق تشني الجمعية على الأمين العام للجهود التي يبذلها من أجل استغلال الموارد المتاحة لتعزيز هذا الدور، وتشجعه على مواصلة تلك الجهود بغية تحسين فعالية المساعدة التي تقدمها الأمم المتحدة في إزالة الألغام. وفي الفقرة ٨ من المنطوق، تحث الجمعية الدول الأعضاء، والمنظمات الإقليمية، والمنظمات الحكومية وغير الحكومية والمؤسسات على مواصلة تقديم المساعدة والتعاون الكاملين إلى الأمين العام، ولا سيما، امداده بجميع المعلومات والبيانات فضلا عن الموارد الأخرى ذات الصلة، التي قد تكون مفيدة في تعزيز الدور التنسيقي للأمم المتحدة.

إن مشروع القرار A/49/L.8 المعروض أمام الجمعية العامة اليوم، يعكس القلق البالغ للمجتمع الدولي إزاء الآثار المدمرة للألغام وغيرها من الأجهزة غير المتفجرة في البلدان التي خرجت من صراعات مسلحة. ونيابة عن مقدمي مشروع القرار، أود أن أعرب عن الأمل في اعتماده بدون تصويت.

وأود أن أنتهز هذه الفرصة لكي أدلي بوضع كلمات باسم الاتحاد الأوروبي، والسويد وفنلندا والنرويج والنمسا.

لقد أحطنا علما مع الاهتمام بالمقترحات التي قدمها الأمين العام في تقريره. والكثير منها يحتاج إلى المزيد من التحليل المتأن. ولكن، تراكم الألغام الأرضية المضادة للأفراد وغيرها من الأجهزة غير المتفجرة بقدر هائل في البلدان التي خرجت من صراعات مسلحة، مسألة عاجلة تتطلب استجابة دولية قوية ومنسقة. إن ما دفعنا إلى تركيز هذا القرار على الجانب الإنساني للمشكلة هو إلحاح الحاجة إلى ذلك، بل وجود تهديد مباشر لحياة وصحة عدد كبير من المدنيين، وبخاصة الأطفال. ففي كل شهر، يلقي أكثر من ٨٠٠ شخص مصرعهم ويشوه آلاف آخرون من جراء الأجهزة غير المتفجرة، وبخاصة الألغام الأرضية المضادة للأفراد. ونظرا للتكلفة الباهظة لإزالة الألغام الأرضية، ولا سيما عندما لا تتوافر الخرائط أو السجلات التي تبين مواقعها، فإن استخدام الموارد المتاحة على نحو فعال وبأسلوب منسق أمر يكتسي أهمية بالغة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أقترح إغلاق قائمة المتكلمين في المناقشة بشأن هذا البند الآن.

لاهتمام العالم إلى هذه المشكلة الملحة للغاية، ويشرفها أن تنضم إلى مقدمي مشروع القرار هذا.

وإذ أختتم بياني، أود أن أؤكد لرئيس الجمعية بأن حكومة اليابان ستواصل تقديم تعاونها للجهود الرامية إلى إزالة الألغام من ساحات القتال في العالم. وتأمل اليابان في أن تبذل الأمم المتحدة، بما لديها من دراية فنية وخبرة واسعة النطاق في هذا الميدان، مزيداً من الجهود لتنسيق الأنشطة التي يقوم بها المجتمع الدولي، والبلدان منفردة، والمنظمات الدولية، والمنظمات غير الحكومية، حتى تتمكن جميعاً من الوصول معاً إلى حل مبكر لهذه المشكلة.

السيد وستدال (كندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):  
إن الألغام والأجهزة غير المفجرة تشكل تهديداً خطيراً لحياة ملايين من الناس وأسباب رزقهم في جميع أنحاء العالم، ومعظم هؤلاء من المدنيين. والألغام تهدد أفراد حفظ السلم وعمال المعونة الإنسانية، وهي عائق خطير أمام التنمية. وقد حدد فعلاً برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الألغام البرية في كمبوديا باعتبارها العائق الأكبر أمام الإنعاش في ذلك البلد. وكندا كانت في طليعة مؤازري استمرار عمل مركز نزع الألغام الكمبودي بعد انسحاب سلطة الأمم المتحدة الانتقالية في كمبوديا. ولا تزال نواة الدعم الدولي للمركز مؤلفة من اثني عشر كندياً.

إن كندا قد شاركت في ٢٢ بعثة للأمم المتحدة لحفظ السلم حول العالم. ويوجد حوالي ٨ ٠٠٠ جندي كندي يخاطرون بحياتهم في إزالة الألغام في بلدان مثل الكويت وأفغانستان ونيكاراغوا. ولقد سقطت خمسة كنديين بين قتيل وجريح، وحنودنا اليوم ناشطون في إزالة الألغام في كمبوديا وكرواتيا والبوسنة ورواندا.

وكندا ترحب بتقرير الأمين العام عن تقديم المساعدة في إزالة الألغام وتثني على تعيين إدارة الشؤون الإنسانية لتكون الجهة التي تتولى داخل الأمم المتحدة مهمة تنسيق أنشطة إزالة الألغام والأنشطة ذات الصلة.

إننا ندرك أن الدور الأول في الأنشطة المتصلة بإزالة الألغام يقع على عاتق الدول المعنية، ولكن للأمم المتحدة دوراً هاماً ينبغي أن تضطلع به في تقديم المساعدة للدول الأعضاء. ونحن نعتقد أن بإمكان إدارة الشؤون الإنسانية، بوصفها جهة التنسيق التابعة للأمم المتحدة، أن توفر مساعدة قيمة، ولا سيما عن طريق برامج المعلومات والتدريب المتصلة بإزالة الألغام. كذلك نؤيد بقوة الجهود

ويسر اليابان أن الأمين العام قد عين إدارة الشؤون الإنسانية لكي تكون مركز التنسيق داخل الأمم المتحدة لجميع المسائل المتعلقة بإزالة الألغام والألغام الأرضية، فضلاً عن توفير الدعم والمساعدة والمشورة لوكالات الأمم المتحدة الأخرى. وينبغي أن تضطلع الأمم المتحدة بدور مركزي في توفير المساعدة في إزالة الألغام، بالتعاون مع المنظمات الإقليمية مثل منظمة الدول الأمريكية، ومن المرجح إلى حد بعيد أن يتم في المستقبل القريب تعزيز آخر للدور الذي تضطلع به إدارة الشؤون الإنسانية كمركز تنسيق داخل الأمم المتحدة. وفي هذا السياق، يحيط وفدي علماً مع الاهتمام بأن هذه الإدارة قد بدأت العمل في إعداد قاعدة بيانات عن مسألة الألغام الأرضية بالتعاون مع إدارة عمليات حفظ السلام، ولا شك أن هذه القاعدة ستكون أداة لا غنى عنها في تحديد التدابير اللازمة لإزالة الألغام. وتقدر اليابان أيضاً الجهود التي تبذلها إدارة الشؤون الإنسانية وإدارة عمليات حفظ السلام لوضع مجموعة من معايير العمليات وتدابير السلامة من أجل برامج العمل المتعلقة بالألغام، حيث أن ذلك سوف ييسر تنسيق جهود المجتمع الدولي الرامية إلى إزالة الألغام.

ونحن نحيط علماً مع الاهتمام بصندوق المساهمة الطوعية لتمويل البرامج ولا سيما برامج المعلومات والتدريب المتصلة بإزالة الألغام، الجاري إنشاؤه تحت إشراف إدارة الشؤون الإنسانية، ونطلب موافقة الدول الأعضاء ببيان باختصاصات الصندوق، التي تقوم بتحديداتها الآن إدارة شؤون الإدارة والتنظيم. ونظراً لضرورة توفير التمويل الكافي من أجل التنفيذ الفعال للبرنامج، ستنظر اليابان بعناية في إمكانية تقديم مساهمة للصندوق الاستئماني بعد صدور بيان باختصاصاته. وأود أن أضيف فحسب أن اليابان قد وفرت مساعدة لعمليات إزالة الألغام في الصومال وفي أفغانستان، وأنها قدمت في آذار/مارس من هذا العام، ٢,٥ مليون دولار إلى الصندوق الاستئماني التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لبناء القدرة في عمليات إزالة الألغام بكمبوديا.

لقد استمعت منذ لحظات للبيان الذي ألقاه ممثل ألمانيا، السفير هانز لعرض مشروع القرار A/49/L.8 نيابة عن الاتحاد الأوروبي. وإن مشروع القرار يحتوي على حجج قوية ومقترحات بناءة، ونحن نحيط علماً بأنه يؤكد على أهمية تنسيق الأمم المتحدة للأنشطة المتصلة بإزالة الألغام. وتعرب حكومتي عن تقديرها للمبادرة التي تقدمت بها البلدان الأعضاء في الاتحاد الأوروبي استرعاءً

العالم. وإننا ممتنون جدا لوفد ألمانيا الذي عمل، بالتعاون مع الدول الأوروبية الغربية الأخرى، ودول الشمال الأوروبي، وأستراليا، على إعداد مشروع القرار المعروض علينا الآن في الوثيقة A/49/L.8.

إنني أقدر التعاطف الكبير الذي أظهرته تجاه البلدان المتأثرة بالألغام البرية كل من ألمانيا واليابان وكندا، وهي البلدان التي تكلم ممثلوها قبلي. ومن الأهمية بمكان توجيه الشكر لها لأنها من البلدان التي تقدم لنا المساعدة، في أفغانستان، في العمل على إزالة الألغام.

وأود أن أسترعي انتباه جميع الحاضرين هنا إلى حقيقة أن مشروع القرار هذا ذو طابع إجرائي في الدرجة الأولى. فعلى الرغم من أنه يتضمن بعض النقاط الهامة، فهو، يمثل، إلى حد بعيد، تكرارا لما قيل السنة الماضية مع التنويه بحقائق أخرى قليلة.

ولقد ظللنا على اتصال بوفد ألمانيا، وأجرينا معه تبادلًا وديًا للغاية للآراء. ونحن نشعر بقلق عميق لأن تقدم التكنولوجيا يؤدي إلى جعل كشف الألغام وغيرها من الأجهزة غير المفجرة أمرا متزايد الصعوبة. وقد ورد ذكر ذلك في التقرير لكنه ينبغي أن يظهر أيضا في نص من النصوص التي ستعتمد كقرارات. ونحن نشعر بقلق عميق لإزالة عدد الألغام المجهزة بوسائل مضادة للإزالة.

أما عن موضوع أنشطة إزالة الألغام حول العالم، فمن الأهمية بمكان التسليم بحقيقة دلت عليها التجربة وهي أن أقل فرق إزالة تكلفة هي الفرق التي تتألف من عمال مدنيين لإزالة الألغام يعينون محليا ويتولى تدريبهم خبراء تتوفر خدماتهم من خلال المساعدة الدولية. يجب علينا، إذن، أن نناشد الدول والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية المناسبة أن تشجع، على سبيل الأولوية، الأبحاث العلمية الرامية إلى تحقيق تقدم عاجل في تكنولوجيا إزالة الألغام.

إن المشكلة تتمثل في أن إنتاج الألغام البرية متطور تكنولوجيا في حين أن تكنولوجيا إزالة الألغام متخلفة عن الركب، ولا بد من القيام بشيء لتدارك الأمر، وهناك دول ومنظمات لديها القدرة على ذلك.

إننا نرحب بتقرير الأمين العام (A/49/357) و (Add.1)، وخصوصا بإنشاء قسم داخل إدارة الشؤون

التي تبذلها الأمم المتحدة من أجل جعل "بناء القدرة على إزالة الألغام" جزءا من برامجها لـ "بناء الدولة".

فبعد توقف الأعمال العدائية في منطقة ما بوقت طويل، وعندما يكون انتباه العالم قد تحول إلى مكان آخر، نجد أن الألغام المزروعة، التي كثيرا ما يبلغ عددها مئات الآلاف، قد تصبح ماثرا لتهديد بالغ للحياة الطبيعية وللجهود الإنمائية. ولا بد من تمكين البلدان من وضع وتنفيذ برامج لإزالة الألغام لكي تكفل على نحو منظم وفعال سلامة مواطنيها، الأمر الذي يتيح استعادة الطاقة الإنمائية في كل بلد بأسرع ما يمكن.

إن كندا ترحب بإنشاء الصندوق الاستثماري الطوعي للأنشطة المتصلة بإزالة الألغام. فإزالة الألغام أمر مكلف، والموارد المطلوبة لكفالة تمكن الأمم المتحدة من الوفاء بدورها التنسيقي على نحو ناجح وفعال. ومن الأمثلة على هذا الدور فصائل إزالة الألغام القائمة بالعمل فعلا في الميدان في موزامبيق، إلى جانب إعاره المستشارين التقنيين، وإنشاء مدرسة للمتدربين، وطرح عطاء لخطة تدريب للمسؤولين الإداريين. وهناك الكثير مما يمكن تعلمه من برامج التنسيق الأولية التي تنهض بها إدارة الشؤون الإنسانية. ونحن نعتقد بأن هذه الجهود لا بد وأن تفضي إلى قيام تماسك أوثق بين جميع مراحل تدخل الأمم المتحدة. وكندا، من جهتها، ستستمر في الإسهام في إزالة الألغام بشتى السبل، وفي المقام الأول عن طريق عمليات حفظ السلم. إن الأمين العام قدر بأن تكلفة العملية النمطية الواحدة لإزالة الألغام قد تتراوح بين ٣٠٠ و ١٠٠٠ دولار للغم الواحد. وكندا تأمل من البلدان الأخرى وتحثها أن تظهر التزاما مقابلا بجهود الأمم المتحدة الرامية إلى إزالة الألغام وذلك بالمشاركة، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، في تحمل الأعباء المالية.

إن وفد بلدي يسره أن يضاف اسم كندا إلى قائمة مقدمي مشروع القرار المعروض على الجمعية العامة بشأن تقديم المساعدة في إزالة الألغام. وكندا ستواصل دعمها المباشر من خلال استمرار توفير الخبرة العملية والمساعدة التقنية اللتين واصلت تقديمهما على مر السنين.

السيد فرهادي (أفغانستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن وفد بلدي لا يرى ضرورة للتأكيد على ما تخلفه الألغام البرية من آثار وبيلة تهدد جيل البشرية الحالي، فضلا عن الأجيال القادمة، في أنحاء عديدة من

إزالة الألغام يهدف إلى وضع واعتماد استراتيجية دولية لإزالة الألغام، علاوة على سبل ووسائل لتخفيف العواقب المشؤومة للألغام البرية في البلدان المبتلاة بالحروب.

وبناء عليه، تقدمنا بنص التعديلات التي يقترحها وفدي على مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/49/L.8. وهذه التعديلات تتناول الأنشطة الأوسع للقسم التابع للأمانة الذي يتولى مسألة إزالة الألغام، والحاجة إلى بحوث علمية ترمي إلى الارتقاء السريع بتكنولوجيا إزالة الألغام، كما تقضي بأن يُطلب إلى الأمين العام أن يعقد في ١٩٩٥ اجتماعا دوليا للخبراء بشأن المساعدة في إزالة الألغام، وذلك من أجل تعزيز عمل الأمم المتحدة والتعاون الدولي في هذا الميدان.

ولذلك فإنني أقترح أن تقوم جميع الوفود التي تقدمت بمشروع القرار A/49/L.8 بدراسة هذه النقاط، فإذا ما وافقت على التعديلات فلن تكون هناك حاجة إلى التصويت عليها بشكل منفصل ويمكن إدراجها في النص. وفي هذه الحالة فإن وفد أفغانستان سينضم إلى مقدمي هذا المشروع، الذي نعتبره حاليا غير كاف.

السيد نوتردايم (بلجيكا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): اسمحوالي أن أبدأ كلامي بأن أضم صوتي تماما إلى البيان الذي أدلى به ممثل ألمانيا بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي، والذي أكد بحق على الجانب الإنساني للمساعدة في إزالة الألغام والحاجة الماسة إليها.

لقد خلفت الصراعات العالمية مناطق كثيرة في بلجيكا مزروعة بأعداد كبيرة من الألغام وغيرها من الأجهزة غير المتفجرة. وعلى مدى أكثر من ٧٥ سنة، كونت بلادي خبرة في أمور إزالة الألغام حيث يبلغ المتوسط السنوي لعدد الحالات التي تعالجها ٣٢٠٠ حالة في السنة. وقد طبقت هذه الدراية العملية في كمبوديا من خلال مشاركة فرقة بلجيكية لإزالة الألغام تعمل تحت إشراف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبالتعاون مع المركز الكمبودي لمكافحة الألغام. وإنما لأغتنم هذه الفرصة لأعلن أن بلجيكا قررت الإبقاء على مساهمتها في هذا النوع من العمل في إطار الأمم المتحدة.

وبالإضافة إلى ذلك فإن بوسعي، استنادا إلى خبرة بلجيكا، أن أتكلم عن نطاق المشكلة. فإذا ما كانت الذخائر المتروكة لا تزال، بعد ثلاثة أرباع قرن من انتهاء المعارك، تقتل بدون تمييز على الرغم من الجهود

الإنسانية للتصدي للمسألة. ولكن هذا القسم الجديد صغير جدا ولا يستطيع النهوض بجميع المسؤوليات الملقاة على عاتقه. ولتعزيز دور قسم إزالة الألغام الحالي، وإنشاء مكتب لإزالة الألغام يكون تابعا لإدارة الشؤون الإنسانية، يلزم أن يقوم الأمين العام، أولا بإجراء دراسة، على أساس متواصل، للمشاكل المتصلة بالألغام البرية وإزالة الألغام في البلدان التي ابتليت بالحروب.

وثانيا، ينبغي أن يعمل المكتب كهيئة لتنسيق جميع الأنشطة التي تقوم بها منظمات غير حكومية على الصعيد الوطنية ودون الإقليمية والدولية في مجالات التوعية والتدريب والمسح في ميدان الألغام، وإزالة الألغام، والبحث العلمي في تكنولوجيا إزالة الألغام.

وثالثا، يتعين على المكتب، عند الاقتضاء، أن يستهل اتفاقات ثلاثية الأطراف بين إدارة الشؤون الإنسانية والمنظمات غير الحكومية والحكومات المعنية، فيكفل بذلك قيام مشاريع وبرامج ناجحة للتوعية بإزالة الألغام والتدريب عليها.

ورابعا، يتعين على المكتب أن ينسق ويعزز أنشطة الحكومات والمنظمات غير الحكومية التي تساعد البلدان النامية المبتلاة بالحروب، بواسطة تقديم وسائل تقويم الأعضاء المصابة للبالغين والأطفال من ضحايا الألغام البرية والشراك الخداعية.

وخامسا، ينبغي أن يتولى المكتب تيسير الاتصالات بين أكثر البلدان تضررا والحكومات المانحة والمنظمات غير الحكومية وأن يشجع على إبرام اتفاقات فيما بينها في ميدان إزالة الألغام.

وكل ذلك هام ونقوله استنادا إلى سنوات طويلة من خبرة أفغانستان، البلد الذي تضرر أكثر من غيره من الألغام البرية بعد حرب عدوانية مهولة.

وستحتاج جميع هذه النقاط إلى الكثير من تبادل الآراء. وهذا التبادل للآراء يجري الآن وإن يكن بطريقة عشوائية. ولذلك يقترح وفدي، نظرا لكون المسألة مسألة ملحة تتزايد بلواها تدريجيا مع مرور الوقت، أن نقرر عقد مؤتمر عالمي في ١٩٩٥ لدراسة مشكلة الألغام البرية وإزالة الألغام البرية. فإذا بدا تعبیر "المؤتمر" العالمي رسميا إلى حد أكثر من اللازم، فيمكن تسميته اجتماعا دوليا لخبراء

وأخيراً، أود أن أؤكد على الدور الحاسم لمؤتمر استعراض اتفاقية الأسلحة اللإنسانية لعام ١٩٨٠. وتشترك بلجيكا في أعمال فريق الخبراء الذي يتولى الإعداد لذلك المؤتمر، مع إيلاء أولوية لاستعراض البروتوكول الثاني للاتفاقية. وبلجيكا الآن في موقف يسمح لها بأن تعلن أن عملية المصادقة على اتفاقية الأسلحة اللإنسانية قد اكتملت، وأن صكوك المصادقة عليها سيجري إيداعها في القريب العاجل في الأمم المتحدة. ومن ثم، ستشترك بلجيكا في مؤتمر الاستعراض لعام ١٩٩٥ بوصفها إحدى الدول الأطراف.

ولئن كانت مقولة السيد إلياسون عندما كان يشغل منصب وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية، بأن وجود الألغام في البلاد هو بمثابة حرب تستخدم فيها القنابل الزمنية الموقوتة - هي مقولة صحيحة، فإن من الصحيح أيضاً القول بأن بعض البلدان قد تخسر تلك الحرب، إذا لم ينسق المجتمع الدولي ويكشف جهوده لمساعدتها على التغلب على محنتها.

ومشروع القرار المعروف أمام الجمعية هو خطوة هامة في ذلك الاتجاه. ومن ثم أود أن أختتم بياني بالإعراب عن الأمل في أن يعتمد مشروع القرار، كما حدث لمشروع القرار المماثل في العام الماضي، بتوافق الآراء ومع انضمام أكبر عدد من الدول إلى مقدميه.

السيد فيدال (كولومبيا) (ترجمة شفوية عن الأسبانية): لقد بدأ المجتمع الدولي في إدراك المأساة التي يعانيها الجنس البشري من جراء إنتاج الأسلحة التقليدية وانتشارها وتصديرها. إن الحروب تصيب التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلدان في الصميم، وتصرفها عن الطريق الطبيعي للتنمية والتقدم اللذين تصبو إليهما عن حق في عالم أصبح عدم التكافؤ فيه يتخذ صورة شرسة وغير مقبولة عشية القرن الواحد والعشرين.

ومن ثم، ينبغي أن تنبذ البلدان المصدرة الأناذية التي تؤدي إلى إعلاء اعتبارات الربح التجاري على كل اعتبار آخر، وأن تتخلى عن المكاسب الضخمة التي تجنيها على حساب هلاك الشعوب العديمة الحول، وأن تتخذ تدابير فعالة ملموسة للتخفيف من المعاناة التي يتكبدها آلاف من الرجال والنساء والأطفال، ومعظمهم في البلدان النامية. فهؤلاء هم الضحايا الأبرياء لبيع الأسلحة التقليدية

المنتظمة التي نبذها لإزالة الألغام، فماذا عساه يحدث في بلدان زرعت مساحات شاسعة من أراضيها بالملايين من الألغام التي غرست فيها بشكل عمياني؟

إن الميزة الكبيرة لتقرير الأمين العام هي أنه يوضح نطاق وتعقيد المهمة التي تنتظرنا، علاوة على الحاجة الملحة لتنسيق الجهود الدولية للمساعدة في إزالة الألغام. إن نجاح عمليات الإنقاذ، وإعادة إلى الوطن والإدماج في المجتمع من جديد، علاوة على تحقيق الانتعاش الاقتصادي، أمور ستظل كلها متعذرة حتى نسوي مشكلة الألغام.

وإن تعيين الأمين العام لإدارة الشؤون الإنسانية كنقطة تنسيق للمساعدة في إزالة الألغام، وإنشاء قسم للأعمال المتعلقة بالألغام لهما خطوة أولى هامة صوب حل هذه المشكلة.

والموارد المالية الضرورية جانب آخر لا يقل عن ذلك أهمية. وفي هذا الصدد، تشيد بلجيكا بقيام الأمين العام بإنشاء صندوق استئماني طوعي للمساعدة في إزالة الألغام، وبمقدور بلجيكا في الوقت الحالي أن تقدم له مساهمة أولى بمبلغ ١٥٠ ٠٠٠ دولار.

وهناك جانب آخر كان الأمين العام محققاً في استرعاء النظر إليه في تقريره ألا وهو تكاثر الألغام بلا رادع، وبخاصة الألغام المضادة للأفراد. وفي الوقت الذي نلتمس فيه حلولاً لوجود هذه الأجهزة، نلاحظ أن عدد الألغام المضادة للأفراد التي بثت - بطريقة عشوائية في كثير من الأحيان - يتجاوز عدد الألغام التي تم تحييدها. لذلك فإن الأعمال الوقائية الدولية تعد ضرورية أكثر من ذي قبل للحد من هذا الانتشار.

وفي هذا الصدد، أعلنت حكومة بلجيكا في تموز/يوليه ١٩٩٢ عن وقف اختياري لفترة غير محدودة لتصدير ونقل الألغام المضادة للأفراد. وعلى سبيل التنفيذ المباشر لذلك القرار، سيبدأ الجيش البلجيكي على أثر إعادة هيكلته في تدمير الفائض من مخزوناته من الألغام المضادة للأفراد. وعلاوة على ذلك سيجري تعديل جميع مركبات زرع الألغام. وستكلفنا هذه القرارات أموالاً، ولكنها ناتجة عن خيار أخلاقي واضح هو: تحريم جميع الألغام المضادة للأفراد إلى الأبد.

ولا يتضمن هذا مليوناً من الألغام يجري زرعها كل عام في عدة بلدان. إننا، نعتقد في هذا السياق، أن الحظر الكامل لانتاج واستحداث وتخزين وبيع وتصدير واستعمال الألغام بكافة أشكالها ومظاهرها، هو الإجابة الوحيدة التي يمكن أن نقدمها للشعوب المتضررة. ومن ثم، فإننا نرى من الحيوي أن نواصل الإلحاح في المطالبة بإزالتها أمام جميع المحافل المختصة.

إننا نود أن نؤكد على أن المدنيين في البلدان التي توجد بها صراعات داخلية يعانون من جراح رهيبه. وهذا يتنافى مع المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان. إن السهولة التي يحصل بها الأطراف المشتركة في صراعات على الألغام، هي أحد العوامل التي تعرقل الحل السلمي لهذه المسائل. إن الألغام تخلف وراءها حقول الموت الدائمة التي تصبح عبئاً جسيماً تنوء بحمله الدول. ونحن نرى الآن أمثلة على هذا في أجزاء متعددة من قارتنا وغيرها.

ومن ثم، فإننا نوافق على تقرير الأمين العام الوارد في الوثيقة A/49/275 بشأن الوقف الاختياري لتصدير الألغام البرية المضادة للأفراد. وكما يرد في هذه الوثيقة، فإن الوقف الاختياري سيكون أسهل في التنفيذ والرصد، والتحقق من أي إجراء آخر وسيكفل أن يتحقق في نهاية المطاف إنهاء القتل العشوائي للمدنيين وإصابتهم بتشوهات، على نحو ما يحدث في الوقت الحالي.

إن المأساة الإنسانية، والمشاكل المصادفة في الزراعة العادية للمحاصيل في البلدان المصابة، وارتفاع تكلفة إزالة الألغام تهييء، ضمن جملة عوامل، المبرر الكافي لقيامنا بالعمل سوياً من أجل تحقيق الوقف الكامل لانتاج وتصدير الألغام. ولذلك، وعلى الرغم من أننا نؤيد مبادرة الاتحاد الأوروبي، فإننا نأسف بالغ الأسف لأنها لا تتضمن مقترحات للاستئصال الكامل للمشكلة من جذورها. ومع ذلك، فإننا نأمل في أن تسهم المناقشة الجارية اليوم في التمهيد لتحقيق ذلك الهدف في المستقبل القريب.

وفيما يتعلق بالاقتراح بإقامة صندوق استئماني لإزالة الألغام، فإننا نرى أن على البلدان المنتجة والمصدرة للألغام، فضلاً عن البلدان التي هي أطراف في صراعات، أن تتحمل مسؤولية خاصة لاشتراكها في نشاط يضر بالصحة البدنية والرفاه الاجتماعي والاقتصادي للشعوب، ويشكل جريمة ضد الإنسانية.

واستخدامها العشوائي، ومن بينها الألغام المضادة للأفراد التي ينبغي علينا أن ندونها بصفة خاصة، فهي حقاً "حصاد الموت"، حسب الوصف الذي وصفتها به عن حق إحدى وسائط الإعلام الرئيسية في كولومبيا.

وما فتئت بلدي لسنين طويلة تبذل قصارى جهدها كيما تجعل المجتمع الدولي يدرك الآثار المأساوية والسياسية والاقتصادية لعمليات نقل الأسلحة - وبخاصة، الاتجار غير المشروع بالأسلحة. وتوافق كولومبيا على قول أحد الوفود في اجتماع عقد مؤخراً للجنة الصليب الأحمر الدولية:

"يمكن وصف الألغام بأنها أشبه بمقاتلين لا يخطئون الهدف قط، مقاتلين يهاجمون الناس بصورة عشوائية ويحملون أسلحة خفيفة ويروح الناس ضحيتها لفترة طويلة بعد وقف الأعمال الحربية. إن الألغام هي أكبر منتهكي حقوق الإنسان في العالم وهي تمارس نوعاً من الإرهاب لا يتخيله العقل".

وما يدعم ذلك الاقتباس هو الأرقام التي كشف عنها تقرير الأمين العام الوارد في الوثيقة A/49/357 حيث يقدر أن ما يزيد عن ١١٠ ملايين لغم بري غير متفجر توجد حالياً في ٦٤ بلداً، وأنه يجري زرع عدد يتراوح بين مليونين وخمسة ملايين لغم كل سنة، وأنها تؤدي إلى القتل أو الإصابة بتشوهات دائمة لما يزيد عن ٨٠٠ شخص في الشهر، وهؤلاء أشخاص لا ضلع لهم في أي نزاع ولكنهم يروحون ضحية لوجود الألغام الدائب المتزايد وبخاصة في المناطق الزراعية.

ومن ثم، فإننا نرحب بالمبادرات المتعلقة بالألغام التي تطرح وتتابع في الجمعية العامة، سواء فيما يخص المساعدة في إزالة الألغام أو الوقف الاختياري المقترح لتصدير الألغام المضادة للأفراد. ونعتقد أن نجاح هذه المبادرات سيؤدي إلى الشروع في عملية يمكن أن تؤدي إلى إيجاد حل للمشكلة العالمية الناشئة عن عمليات النقل الدولية للأسلحة التقليدية - وبخاصة، الاتجار غير المشروع فيها.

والنقطة التي أبدأها الأمين العام في تقريره بأن إزالة اللغم الواحد يمكن أن تكلف ما بين ٣٠٠ دولار و ١٠٠٠ دولار، تعطينا فكرة عن التكلفة العالمية الهائلة لإزالة الـ ١١٠ ملايين لغم بري غير متفجر التي أشرت إليها سابقاً.

المنظمة كانت تحاول جاهدة مجاراة هذه المطالب، ولا يخفى على أحد أنها تعثرت في موزامبيق، كما أفادت بذلك بعثة مجلس الأمن التي زارت ذلك البلد. إلا أن من المشجع من الناحية الأخرى، أن ثمة خطوات قادت أخذت لتدارك هذه الحالة. وفي هذا السياق، فإن توصيات الأمين العام بتعزيز التنسيق داخل المنظمة قد جاءت في الوقت المناسب تماما.

إن تقرير الأمين العام يسلم بوجود حاجة إلى تحسين فعالية المساعدة التي تقدمها الأمم المتحدة. وهو يؤكد على نحو صحيح للغاية، الحاجة إلى التجميع المركزي للدروس المكتسبة. ونحن نعتقد بأن التوصية بإيلاء المسؤولية الرئيسية عن برنامج إزالة الألغام في الميدان، وعن المساعدة التي يقدمها المقر، إلى إدارة الشؤون الإنسانية توصية معقولة. ونحن نؤيد بقوة إنشاء قسم جديد في الإدارة للتدابير المتعلقة بالألغام، وتوفير المناصب الضرورية عن طريق إجراء التعديلات المناسبة. ونيوزيلندا ستكون أيضا على استعداد للنظر في الإسهام في بناء القدرات الاحتياطية المقترحة للإدارة، مثل إيفاد معلمين أو غيرهم من الموظفين لأجل قصيرة.

إن توصيات الأمين العام بشأن إنشاء قدرات وطنية على إزالة الألغام هامة أيضا. ووفد بلدي يعتبر أن المركز الكميودي لمكافحة الألغام يوفر نموذجا مفيدا في هذا الصدد. وبناء على الخبرة التي اكتسبها الأفراد النيوزيلنديون الذين شاركوا في برامج إزالة الألغام، نحن مقتنعون بأن المشاركة المحلية، والإدارة المحلية، والمصلحة المحلية في نجاح عمليات إزالة الألغام أمور أساسية وضرورية. ونحن نرى أن المشاركة المحلية في العملية ينبغي أن تبدأ بأبكر ما يمكن، بغرض تشجيع التملك المحلي للبرنامج وتشجيع روح المبادرة المحلية.

إن الإسهام القيم الذي تقدمه المنظمات غير الحكومية في إزالة الألغام ينبغي التسليم به أيضا. والعمل في الوقت المناسب على الإعداد المبكر لهذه المنظمات للقيام بالعمليات يمكن أن يؤدي إلى تجنب الحاجة إلى متعاقدين في أحيان كثيرة. وتحسين الاتصال مع المنظمات غير الحكومية ستكون له فوائد. وقد دلت العمليات الأخيرة على وجود خبرة عسكرية كبيرة في مجال إزالة الألغام، بما في ذلك الخبرة في توفير التعليم ويمكن لهذه الخبرة أن توجه صوب مساعدة المنظمات غير الحكومية على إنشاء فرق خاصة بها من أجل التدريب والإشراف في

إننا نؤيد الجهود التي تبذل الآن في مختلف المحافل لإيجاد حل نهائي للمشاكل المتصلة بالألغام، وبصفة عامة، المتصلة بالاتجار غير المشروع في الأسلحة. ومن المحتم أن يكون هدفنا هنا هو ضمان أن تؤدي تعهداتنا إلى التخفيف من آلام الشعوب المصابة والدفاع عن حقها في الحياة وفي التقدم الاقتصادي والاجتماعي.

**السيد فان بوهمان (نيوزيلندا)** (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تود نيوزيلندا أن تهنيئ الأمين العام على تقريره الممتاز بشأن المشكلة الإنسانية التي تشكلها الألغام، وبشأن الدور الحيوي لهذه المنظمة في مجابتهها. والتقرير جدير بالثناء لوصفه الشامل لأبعاد المشكلة. إن معدل انتشار هذه الأسلحة، والخسائر الرهيبة في الأرواح التي تنزلها بالمدنيين، والفجوة الواسعة بين معدلي زرع الألغام وإزالتها - تجعل من الحتمي على المجتمع الدولي أن يبذل قصارى جهده لوضع قيود على توافرها. وتأمل نيوزيلندا في اغتنام الفرصة التي ستسبح في استعراض العام المقبل لاتفاقية الأسلحة اللإنسانية لتعزيز الأحكام المتصلة بالألغام، وفي أن ينضم إلى هذه الاتفاقية عدد أكبر من العدد الحالي وهو ٤٠ طرفا.

بالإضافة إلى ذلك، اهتمامنا بالغ الاهتمام بالملاحظات التي أبدتها الرئيس كلينتون في الخطاب الذي أدلى به أمام الجمعية العامة في الشهر الماضي، بصدد الاقتراحات التي تدعو إلى إزالة ٨٥ مليون لغم بري مضاد للأفراد في العالم. ونحن نتطلع إلى العمل مع وفد الولايات المتحدة في درس هذا الاقتراح في اللجنة الأولى.

إن لدى نيوزيلندا سجلا راسخا في دعم الجهود التي تبذلها هذه المنظمة من أجل إزالة الألغام. فعلى مدى السنوات الخمس الماضية، زدنا برامج الأمم المتحدة المتصلة بإزالة الألغام في أفغانستان وكمبوديا وموزامبيق بالأفراد المختصين. ونحن نواصل الاشتراك في عمل المركز الكميودي لإزالة الألغام، والإسهام ماليا في تكاليفه. وفي موزامبيق، وبناء على طلب من الأمم المتحدة، قدمنا ضابطا كبيرا أسند إليه في آب/أغسطس من هذا العام منصب نائب مدير إزالة الألغام سعيا إلى إعادة برنامج إزالة الألغام هذا إلى ممارسة نشاطه العادي. كذلك قدمنا للبرنامج ثمانية معلمين لموضوع إزالة الألغام.

لقد علق الأمين العام في تقريره على التوسع السريع منذ عام ١٩٨٨ في الطلبات الموجهة إلى الأمم المتحدة من أجل تقديم المساعدة في إزالة الألغام، ونحن نقدر أن

لقد قرأنا باهتمام تقرير الأمين العام (A/49/357) و (Add.1). ونود أن نعرب عن شكرنا وتقديرنا على ما يتصف به من سعة أفق وعمق، الأمر الذي يعكس طبيعة ومدى مشكلة الألغام البرية وغيرها من الأجهزة غير المفجرة المزروعة خلال الصراعات المسلحة، المحلية والدولية معا. وهو يصور أيضا مأساة الشعوب التي عانت من آثار هذه الأجهزة والضحايا الأبرياء المحتملين لها، وبصورة عامة أثرها السلبي على المجتمع ككل.

إن المأساة الإنسانية الناجمة عن وجود حقول ألغام، وما لهذه الحقول من أبعاد وأثر على حياة الشعوب، أمران تناولهما بوضوح تقرير الأمين العام. ويقول التقرير إن الرجال والنساء والأطفال الذين يعيشون بعد التعرض لانفجار الألغام يكونون:

"قد فقدوا طرفا واحدا على الأقل من أطرافهم، وغالبا ما يعانون من إصابات عضلية إضافية أو من الإصابة في الأعضاء الداخلية أو من العمى أو من فقد الخصيتين... (A/49/357، الفقرة ٤)

والمشير للجزع أن الألغام البرية أدت إلى قتل أو إصابة ما يزيد على مليون رجل وامرأة وطفل بإصابات خطيرة على مدى السنوات الـ ٢٠ الماضية، وأغلب هؤلاء من المدنيين. ويستنتج من ذلك أن التهديد الحقيقي أو المحتمل للألغام البرية أصبح مشكلة إنسانية عالمية ولكنها اشد صعوبة ومأساوية في البلدان النامية التي لا تملك الموارد اللازمة لتنفيذ برامج كاملة لإعادة إدماج المصابين في المجتمع.

وإلى جانب تهديد حياة الأشخاص وسلامتهم، تترتب على وجود حقول الألغام آثار ضارة من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية، بما في ذلك قيام عراقيل أمام عودة اللاجئين والمشردين إلى ديارهم. وذلك يعوق على نحو إضافي عملية إعادة إدماج المصابين في المجتمع وتوفير الخدمات الأساسية، ويمثل عقبة خطيرة في طريق التنمية الاقتصادية، وبخاصة أمام الأنشطة الرامية إلى إعادة بناء البلد، وأنشطة التعاون الإنساني وبناء السلم التي تقوم بها الأمم المتحدة في الفترات التي تعقب الحروب.

إن مشكلة الألغام وأثرها على المجتمع في أمريكا الوسطى قد تم تناولها في البيان الذي أدلت به جمهورية بنما أمام اللجنة الأولى خلال مناقشة البنود المتصلة بنزع

مجال إزالة الألغام، لو رغبت هي في الاشتراك على هذا النحو. ونحن نعتقد بأنه يمكن بذلك تحقيق أثر مضاعف من حيث تهيئة الموظفين المدربين وتحرير الطاقة المقدمة من الإسهامات الاحتياطية.

أخيرا، يتطلع وفد بلدي إلى اعتماد مشروع القرار بشأن هذا البند، ويسرنا أن نكون من مقدميه.

السيد كاستايندا كورنيخو (السلفادور) (ترجمة شفوية عن الإسبانية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن بلدان أمريكا الوسطى - بنما والسلفادور وغواتيمالا وكوستاريكا ونيكاراغوا وهندوراس - بشأن البند ٢٢ من جدول الأعمال، المعنون "تقديم المساعدة في إزالة الألغام".

في البداية، أود أن أؤكد مجددا، بالنيابة عن وفود بلداننا، تهادينا الخالية على الطريقة الرائعة التي يدير بها السيد إيسي أعمال هذه الدورة. ولا يساورنا شك أننا سنخطو في النهاية خطوات هامة على الطريق الوعر المؤدي إلى السلم والأمن الدوليين.

أما عن المسألة المعروضة علينا، فإن منطقتنا دون الإقليمية ترى أنها تتصف بأهمية خاصة نظرا للتجربة المؤلمة والمأساوية التي مرت بها بلداننا بالذات، من جراء الأثر الضار والمتواصل الذي تخلفه الألغام البرية وغيرها من الأجهزة غير المفجرة المزروعة في مختلف المناطق في أنحاء شتى من أمريكا اللاتينية نتيجة للصراعات المسلحة. وهذا الموقف قد تأكد باشتراكنا في عام ١٩٩٣ في تقديم القرار ٧/٤٨ الذي عرض بمبادرة من الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بشأن تقديم المساعدة في إزالة الألغام. وقد تم التسليم في ذلك القرار بالمشاكل الخطيرة الناجمة عن الألغام المزروعة في مناطق مختلفة ومسؤولية الدول عن الإسهام في إزالتها.

بالنسبة إلى أمريكا الوسطى، فإن أهمية المسألة لا تقتصر على الحالة في منطقتنا دون الإقليمية وحدها، بل تمتد إلى الحالة في مناطق أخرى حيث تبلغ فداحة المشكلة ومداهها مبلغ الكارثة. وفي هذا السياق، نرى أن المبادرة إلى إدراج البند في جدول أعمال الجمعية العامة، والنظر في المشكلة بتعمق على الصعيد العالمي سعيا لإيجاد أشكال أفضل لتنسيق عملنا واتخاذ تدابير للتصدي بفعالية لهذه المسألة - التي توصف بأنها وصمة في جبين البشرية كلها إنما هي مبادرة استحققت وتستحق دعمنا الكامل.



وقد يشمل ذلك الاسراع بتنفيذ برنامج إزالة الألغام في نيكاراغوا بالتعاون مع منظمة الدول الأمريكية وبلدان صديقة، كما قد يشمل في المستقبل القريب أنشطة لإزالة الألغام على طول الحدود بين كوستاريكا ونيكاراغوا، وربما في غواتيمالا أيضا، حيث قام مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين في نيسان/أبريل من هذا العام بدء برنامج لتقليل المخاطر والتدريب في المنطقة التي سيعاد توطين اللاجئين فيها.

ونود التأكيد على أننا، أبناء أمريكا الوسطى، نشعر بقلق بالغ من جراء خطورة مشكلة حقول الألغام التي يؤدي انتشارها وتؤدي آثارها العشوائية إلى عرقلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في منطقتنا. وتستحق عواقب مشكلة الألغام، الموصوفة بالتفصيل في تقرير الأمين العام، "خطة للتنمية"، أن يوليها المجتمع الدولي بأكمله اهتماما أكبر وأن يوطد العزم على القضاء عليها.

وإذ نواجه بالحاجة إلى تدعيم وتنفيذ برامج لإزالة الألغام، فإننا نحث أعضاء مجتمع المانحين على أن يكونوا أسخياء في تقديم الموارد الضرورية، وبخاصة إذا اقتنعوا وتفهّموا بأن للمشكلة أبعادا إنسانية، وبذلك يتخذ التعاون الدولي طابعا إنسانيا أساسيا.

وإذ نضع نصب أعيننا الخبرة التي اكتسبتها أمريكا الوسطى في إزالة الألغام، نرى أن من المهم أن نبدي التعليقات التالية:

من الأهمية بمكان أن نؤمن المساعدة والتعاون الكامل من جانب جميع القطاعات الوطنية، لا سيما تلك الأطراف المنغمسة بشكل مباشر في صراع ما، من أجل المضي قدما في عملية إزالة الألغام.

وينبغي دعوة المنظمات غير الحكومية، والوكالات الدولية، والمؤسسات الخاصة - لا سيما التي لديها خبرة بإزالة الألغام - للمشاركة في تلك البرامج.

ونرى أنه يجب إنشاء برنامج تعليمي - بمساعدة من الهيئة المتخصصة ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة لتوعية الناس بمشكلة الألغام. وإنني أفكر بوجه خاص في الأطفال وسكان المناطق الريفية الذين يمكن أن يتعرضوا للأذى من جراء زرع الألغام.

السلاح والأمن الدولي. وقد سلط ذلك البيان الأضواء على نحو مثير على عواقب تفجر هذه الأسلحة التي تسبب الموت والإصابة والتشويه للمدنيين، وبخاصة للأطفال الأبرياء، وتتسبب في خسائر إنسانية واقتصادية جسيمة. وقد أبرز الثمن الذي دفعه أهالي أمريكا الوسطى خلال فترة المصادمات المسلحة حيث كانت بلدانهم بؤرة لما يسمى بالحرب الباردة وسوقا مربحة لبيع الألغام.

لقد وضعت منظمة الدول الأمريكية برنامجا لإزالة الألغام في أمريكا الوسطى وذلك بمقتضى قرار المنظمة (XXII-1992) A/1191. وقد أنشأت صندوقا للتبرعات والتعهدات من أجل البلدان التي ترغب في التعاون في إزالة الألغام. وقد خطت العملية خطوات كبيرة بفضل مساعدة منظماتنا الإقليمية والدعم المقدم من الاتحاد من أجل الديمقراطية والتنمية، ومجلس الدفاع للبلدان الأمريكية، وبتعاون من عدد من الدول المانحة الأعضاء في المجتمع الدولي.

وأمام هذه الخلفية، نرحب باستطاعة السلفادور أن تعلن عن اكتمال أعمال إزالة الألغام، ولم يكن ذلك راجعا فقط إلى المساعدة الدولية، وإنما إلى حد كبير أيضا إلى ما بذلته حكومة السلفادور ذاتها من جهود وتمويل، وإلى التعاون الذي أقامته مع حكومتنا ومع حزب جبهة فارابونديو مارتي للتحرير الوطني، وبعثة المراقبة التابعة للأمم المتحدة في السلفادور.

كما تجدر الإشارة إلى أن حكومة هندوراس أعلنت عن الشروع في برنامج لإزالة الألغام التي وضعت أثناء العقد الماضي على الحدود ما بين هندوراس ونيكاراغوا، وما بين هندوراس والسلفادور. وستنطوي المرحلة الأولى، التي ستبدأ في محافظتي أولانشو والبارايو الواقعتين على الحدود مع نيكاراغوا، على التعاون ما بين مواطنين من غواتيمالا والبرازيل وكولومبيا وهندوراس سيتولى تدريبهم خبراء في إزالة الألغام من الولايات المتحدة. وقد علمنا بطريقة غير رسمية أن هذا البرنامج سيتم برعاية المنظمة الإقليمية، أي منظمة الدول الأمريكية، التي ستستثمر ١,٥ مليون دولار لإزالة ما يقرب من ١٥٠,٠٠٠ لغم.

وعلى الرغم من هذه الجهود، فإن الأمين العام لمنظمة الدول الأمريكية أعلن أن الصندوق الخاص يحتاج إلى تبرعات بنحو ٣٢٠٠,٠٠٠ دولار قبل نهاية العام الحالي حتى يحدد نشاط عملية إزالة الألغام في أمريكا الوسطى.

وإننا استنادا إلى الخبرة المكتسبة في أمريكا الوسطى، نوصي بلا تردد بالاستعانة بالمنظمات الإقليمية في إزالة الألغام، وهو مجال يصح أن ندعم فيه أواصر التعاون، وإن كنا نشعر أنه يجب أن يكون هناك تعاون وثيق كذلك مع المنظمة العالمية.

وأود أن أطرح بعض التوصيات الإضافية التي نعتبر أنها قد تساعد، على الآجال القصيرة والمتوسطة والطويلة، في حل مشكلة الألغام. ففي الفترات اللاحقة للصراع، ينبغي للجهود الإنسانية المتضمنة في جهود الأمم المتحدة لحفظ السلم وبناء السلم، أن تشمل برامج لإزالة الألغام.

وإننا نؤيد، كخطوة أولى، وقف تصدير الألغام البرية المضادة للأفراد التي تخلق تهديدات مفرطة للسكان المدنيين، فهذه الخطوة قد تحد من النمو السريع لمشكلة الألغام وانتشارها على النطاق العالمي. ونرى أنه ينبغي أن يتجاوز هذا الوقف حدود الوقف الاختياري المحدود للألغام المضادة للأفراد، بل أن يشمل الانتاج والتصدير وأن يوجد الشفافية في اقتناء أمثال تلك الألغام والأجهزة المصاحبة، فيفضي إلى اتفاقات تسفر عن اعتماد تدابير ينتهي بها استخدام الألغام البرية وانتشارها في كافة أنحاء العالم.

لذلك، وإدراكا منا لمسؤوليتنا الإنسانية، نطالب، نحن بلدان أمريكا الوسطى، جميع البلدان التي تقوم بتصنيع وتصدير الألغام ونقل تكنولوجيا إنتاجها بأن تعلن وقفا اختياريا لهذه الأنشطة. وهذا مما يسهم إسهاما جوهريا في تحقيق الأهداف المنصوص عليها في مشروع القرار المعروض على الجمعية. ونحن نقدر الخطوات الفردية التي اتخذتها من جانب واحد كل من اسبانيا وإيطاليا، ويحدونا الأمل في أن يدفع ذلك البلدان الأخرى المنتجة للألغام إلى اتخاذ إجراء مماثل. وفي هذا السياق، ترحب أمريكا الوسطى بحرارة بأن يدرج في مشروع القرار A/49/L.8، المقترح المقدم من جانب هندوراس في الوثيقة A/49/L.11 والخاص بإعلان وقف مؤقت على بيع الألغام المضادة للأفراد أو تصديرها أو نقلها على أي نحو آخر ريثما يتسنى التوصل إلى نظام دولي جديد ينظم عملية استيرادها أو إنتاجها. فذلك الحكم من شأنه أن يستكمل مشروع قرار اللجنة الأولى المنصب على وجه التحديد على تصدير الألغام المضادة للأفراد.

ومن الضروري أن نشجع الأطراف المنغمسة في أي صراع على إيلاء قدر أكبر من الاحترام للقانون الإنساني، وأن نشجع القيام في هذه الحالة برسم خرائط لحقول الألغام، مما يتيح تحديد مواقع الألغام في الفترة اللاحقة للصراع، وييسر إزالتها.

إننا على اقتناع بأن مشكلة الألغام لا ترجع فقط إلى نقص الأخلاقيات الإنسانية فيما بين أطراف أي نزاع، وإنما هي تمس وربما بدرجة أكبر، أخلاقيات أولئك الذين ينتجونها ويسوقونها، وعلى وجه الخصوص عندما يستحدثون تكنولوجيا أكثر تقدما لزيادة صعوبة اكتشاف الألغام، في حين أنهم لا يبدون أي اهتمام بتحقيق التقدم التكنولوجي الذي يكفل تيسير اكتشاف الألغام في الفترة اللاحقة للصراع.

إننا نشاطر الأمين العام الرأي الذي أعرب عنه في تقريره الذي أشرت إليه بشأن الحاجة إلى تدعيم قدرة الهيئات المتخصصة في منظومة الأمم المتحدة والتنسيق فيما بينها تحت المسؤولية العامة لإدارة الشؤون الإنسانية، من أجل كفالة نهج متماسك ومستمر وواسع المدى إزاء المشكلة حتى يتم إزالتها بالكامل.

وإذ نضع في ذهننا القيود المالية في أمريكا الوسطى، فإننا نؤيد إنشاء الصندوق الاستئماني الطوعي، ونعتقد أنه سيحظى، نظرا إلى طابعه الإنساني، بتأييد المجتمع الدولي وبخاصة البلدان الصناعية، بحيث يمكننا الحصول على الموارد المطلوبة للتعبيل بتحقيق تقدم في معالجة المشكلة الخطيرة المتمثلة في إزالة الألغام. لذلك من المهم أن نشدد على أن الحالة في العالم ستسوء بمرور الأيام، وتصبح أكثر مدعاة للإحباط وتشبيط الهمم، إذا لم نحصل على موارد جديدة وإضافية من أجل هذا الغرض. وحسبما يشير الأمين العام في تقريره:

"وإذا ما توقف تزايد زرع الألغام في عام ١٩٩٦، فإن تخليص العالم من الألغام المزروعة حاليا سيتطلب، حسب نسق التمويل والتطهير الحاليين، قرابة ١٠٠ سنة". (A/49/357، الفقرة ٣)

ونحن في بلدان أمريكا الوسطى نؤيد تماما البلدان التي سبق أن قالت إن تمويل الصندوق الاستئماني الطوعي ينبغي أن يأتي في المقام الأول من البلدان التي تنتج الألغام وتصدرها، ومن التبرعات الطوعية من الدول الأعضاء.

وفي الختام، تكرر بلدان أمريكا الوسطى قلقها حيال تزايد مشكلة الألغام في العالم، وبصفة خاصة، حيال ما تسببه من معاناة إنسانية، وما يسببه هذه الأجسام من تكاليف اجتماعية باهظة. ونحن نؤيد تمام التأييد المتدابير الرامية إلى القضاء نهائياً على هذه الألغام التي هي أشبه بالقتلة المستترين، ولذلك نؤيد مشروع القرار المعروض على الجمعية، ونحن من بين مقدميه.

**السيد خرازي (جمهورية إيران الإسلامية)** (ترجمة شفوية عن الانكليزية): في العام الماضي، سلمت الجمعية باعتمادها في إطار بند جدول الأعمال المعنون "المساعدة في إزالة الألغام، للقرار ٧/٤٨، بالخطر الهائل الذي تفرضه على حياة البشر ملايين الألغام الأرضية المزروعة في عدد كبير من البلدان. فالألغام الأرضية نظراً لطبيعتها المهلكة والآثار الملازمة لها تتسبب في بؤس ومعاناة يجلب عنهما الوصف للمدنيين الأبرياء، بما فيهم النساء والأطفال. وعلاوة على ذلك، فإن الألغام الأرضية تعرقل دائماً البرامج الإنمائية والاجتماعية والاقتصادية التي يضطلع بها في الدول المبتلاة في فترة ما بعد انتهاء الصراع. بل في الواقع، أن انتشار الألغام الأرضية وزرعها، دون الاستناد إلى متطلبات الدفاع المشروعة، إنما يبذران بذور المآسي والمعاناة المتعددة الأوجه التي تتراوح من زيادة عدد الضحايا المدنيين إلى العرقلة المتزايدة دوماً للبرامج الإنمائية في الدول التي زرعت فيها. ومع ذلك، فمن المؤسف أن نلاحظ أنه بالرغم من هذه الكارثة الإنسانية لا يزال زرع الألغام الأرضية مستمرا دون هوادة، فكما ذكر الأمين العام هناك أكثر من ٢ مليون من الألغام الأرضية تزرع سنوياً في مختلف أرجاء العالم.

لقد أحاط وفد بلادي علماً، مع التقدير، بتقرير الأمين العام الشامل بشأن المساعدة في إزالة الألغام، وهو التقرير الوارد في الوثيقة A/49/357. وبالرغم من أن التقرير لم يتضمن معلومات جامعة عن كل الأراضي المزروعة بالألغام، بما في ذلك أراضي بلادي، فإنه يتضمن بحثاً مفيداً لأزمة الألغام الأرضية العالمية الشاملة، ويقدم توصيات وخططاً عملية يمكن بتنفيذها أن تتحقق إلى حد كبير معالجة القضية قيد البحث وأن يتم تخفيف أوجه البؤس الناشئة عنها.

إن الحالة التي نواجهها اليوم نتيجة لاستخدام الألغام الأرضية هي حالة مأسوية. وكما لاحظ الأمين العام في تقريره، فإن الانتشار السريع للألغام، إلى جانب استخدام تكنولوجيا عتيقة في كشف الألغام وإزالتها، والعدد

إننا نؤيد عقد مؤتمر استعراضي دولي لتعديل اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر، وبصفة خاصة، بروتوكولها الثاني المتعلق بحظر أو تقييد استعمال الألغام والأفخاخ المتفجرة وغيرها من الأجهزة.

كما نود أن يتمكن فريق الخبراء الحكوميين، المنشأ تنفيذاً للقرار ٧٩/٤٨، للإعداد لمؤتمر استعراض الاتفاقية، في أقرب وقت ممكن من النظر في فرض قيود على استخدام الألغام الأرضية في الصراعات الداخلية، وذلك كيما يكون البروتوكول أشمل وأكثر فعالية في محاربة انتشار واستعمال الألغام الأرضية.

وبصرف النظر عن أي تقدم يحرز في اعتماد تدابير وأحكام تنظم مسألة الألغام، فإننا نعتقد أن من الأهمية بمكان وضع مدونة سلوك لنقل الألغام، وخاصة بالنسبة للدول التي لم تنضم إلى الاتفاقية وبروتوكولها الثاني، وذلك على النحو الذي اقترحه المملكة المتحدة.

وإذ نذكر أن مشكلة الألغام إنما تنجم عن الصراعات الداخلية والدولية المسلحة، وأن معظم هذه الصراعات ناتجة بدورها عن عوامل تمس الهياكل الاقتصادية والاجتماعية للبلدان أو عن نزاعات سياسية واقتصادية واستراتيجية وسيادية بين الدول، فإننا نعتقد أن علينا في هذه المرحلة من مراحل التطور البشري أن نبدي مزيداً من الرشد في تناولنا للمشاكل العالمية والشؤون الدولية.

وعلى الصعيد المحلي، يتعين على الحكومات - خاصة حكومات البلدان النامية حيث تنشب معظم الصراعات - أن تنهض ببرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تعالج الأسباب الجذرية لليأس والتوتر الاجتماعي وفي نهاية المطاف، الصراع المسلح. أما على الصعيد الدولي، فيتعين على الحكومات أن تشجع على زيادة استخدام آليات التسوية السلمية للصراعات، ولا سيما الحوار والتفاوض المباشر واللجوء إلى آلية الأمن الجماعي الدولي مما يؤدي إلى تجنب المجابهة والحروب بين الدول.

ولو تحقق ذلك لتحقق تدبير وقائي يتم به تجنب النمو النوعي والكمي لمشكلة الألغام، ولتحقيق مقاصد الميثاق و "خطة السلام" التي وضعها الأمين العام وذلك بتنفيذ تدابير وقائية لصيانة السلم.

لهذه الآلية المنشأة حديثاً بغية التعجيل بالمساعي الوطنية والدولية في مجال إزالة الألغام.

**السيد الزوي (الجمهورية العربية الليبية):** أود في البداية أن أخطر ممثلي المجتمع الدولي من خلال الجمعية العامة للأمم المتحدة الحاضرين هنا بأن غدا ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر يصادف ذكرى يوم الحداد في بلادي. ففي مثل هذا الشهر من عام ١٩١١ تعرضت بلادي إلى غزو استعماري من قبل إيطاليا، وقامت بحجز آلاف الليبيين في معسكرات اعتقال تمهيدا لنفيهم إلى الجزر الإيطالية المهجورة، حيث قضى معظمهم نحبه جوعاً ومرضاً. وهذه المشكلة، مشكلة المنفيين، هي إحدى أهم المشاكل التي ما زالت لم تعالج بين بلادي وإيطاليا، بالإضافة إلى مشكلة الألغام.

إن المشاكل الناجمة عن الألغام الزروعة في عدد كبير من الدول، بلغت حداً من الحجم والخطورة لا يمكن معه معالجة الآثار الناجمة عنها بشكل فعال إلا من خلال تعزيز مساهمة الأمم المتحدة وقيامها بتنسيق الأنشطة الدولية في هذا الميدان. ومن هذا المنطلق رحب وفد بلادي بإدراج بند بعنوان "تقديم المساعدة في إزالة الألغام" على جدول أعمال الدورة الماضية للجمعية العامة. كما رحب بالقرار ٧/٤٨ الذي اعتمده تلك الدورة، على أمل أن يعطي القرار وأية إجراءات أخرى يتم اتخاذها في المستقبل، دفعة جديدة في اتجاه تصدي المجتمع الدولي لمشكلة الألغام، بما في ذلك الإسراع في تنفيذ ما طالبت به الجمعية العامة في قرارات سابقة، إدراكاً منها لما تشكله الألغام من أخطار على حياة الأفراد ولآثارها الاقتصادية والاجتماعية البالغة الضرر. فالألغام وغيرها من المواد المتفجرة تحول دون تنقل الأفراد في طمأنينة وأمان، وتعيق التوسع في استصلاح الأراضي، وتحرم المناطق التي زرعت بها من التقدم الاجتماعي والنهضة الاقتصادية.

إن اهتمام بلادي بمشاكل الألغام يأتي انطلاقاً من إحساسها المبكر بالمخاطر التي تلحقها الألغام بالإنسان والطبيعة، ولذلك فهي أول من نادى بذلك. والآن وقد لمس العالم وفهم هذا الاهتمام، فإن الجماهيرية العربية الليبية تشعر بالسعادة لزيادة التضامن الدولي للتخلص من مشاكل الألغام. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن اهتمامنا البالغ بهذه المشكلة يأتي من كون الجماهيرية العربية الليبية واحدة من الدول التي ما زالت تواجه هذه المشكلة

المتزايد باستمرار للألغام الأرضية التي تزرع سنوياً في أرجاء العالم، كل هذه أمور تجعل جهود المجتمع الدولي للتصدي لأزمة الألغام العالمية جهوداً صعبة بل حتماً جهوداً مضنية.

لقد كانت لبلادي تجربة مريرة في هذا المضمار. فخلال الحرب بين إيران والعراق تم زرع قرابة ١٦ مليون لغم أرضي وذخائر ثانوية غير متفجرة في بلادي، على امتداد مساحة تزيد على ٣٠٠ ٤٠٠٠ هكتار. وقد نجحنا على مر السنوات الخمس الماضية في تحييد وتدمير ٦ ملايين لغم دون أن نحصل على أي بيانات عنها. ومع ذلك، لا بد من التأكيد على أن الألغام المزروعة في أراضينا، التي كانت محتلة ذات يوم، قد أخرجت مساحات شاسعة من أراضينا الزراعية من عداد الأراضي المنتجة وجعلتها غير صالحة للعيش. والأهم من ذلك، أنه بين الحين والآخر يتعرض المدنيون الأبرياء الذين لا يزالون مقيمين في تلك المناطق للقتل والإصابة والتشويه، مما يشكل عبئاً جسيماً على مجتمعاتنا.

وعلى أساس تجربتنا، أود أن أؤكد على أن ضخامة المهمة التي تواجه المجتمع الدولي في مجال إزالة الألغام تجعل تعزيز التعاون الدولي في هذا المضمار أمراً لا بد منه. ووفقاً لتقرير الأمين العام، أن إحدى السمات الفريدة لمشكلة الألغام الأرضية تتمثل في أنه ليس بين الدول التي أسفرت الصراعات فيها عن تلوثها بالألغام الأرضية سوى قلة قليلة من الدول التي تنتج بنفسها ألغاماً أرضية، وأن أكثر من ٨٥ في المائة من جميع الألغام الأرضية التي لم تتم إزالتها من تلك الدول هي ألغام مشتتة أو منقولة من زهاء ٤٠ دولة منتجة للألغام. وبالتالي، ثمة حاجة لبذل جهود متضافرة من جانب المجتمع الدولي لتخليص العالم من هذا البلاء. وفي نفس الوقت، لا يمكن التغاضي عن مسؤولية الدول التي زرعت ألغاماً في أراضي أجنبية عن تقديم المساعدة الفعالة والمعلومات، بما في ذلك الخرائط والوثائق الخاصة بالألغام، الأرضية إلى الدول المبتلاة.

ويؤيد وفد بلادي مقترح الأمين العام الداعي إلى إنشاء صندوق تبرعات خاص لتقديم المساعدة في مجال إزالة الألغام. وعلاوة على ذلك، نعتبر أن إنشاء قاعدة بيانات مركزية في إدارة الشؤون الإنسانية تعني بجمع البيانات العالمية المتعلقة بمشكلة الألغام البرية خطوة في الاتجاه الصحيح. ونعتقد أنه يتعين على جميع البلدان، وخصوصاً البلدان التي زرعت ألغاماً في أراضي أجنبية، أن تتحمل مسؤولياتها عن إتاحة كل المعلومات الضرورية

في السنوات السابقة، اعتمدت الجمعية العامة قرارات كثيرة بشأن مخلفات الحروب، ومنها على سبيل المثال القرارات ٧١/٣٥ و ١٨٨/٣٦ و ٢١٥/٣٧ و ١٦٢/٣٨ و ١٦٧/٣٩. وقد اعترفت هذه القرارات بأن المسؤولية عن إزالة مخلفات الحروب ومنها الألغام تقع على عاتق الدول التي قامت بزرعها، وأن على هذه الدول أن تقدم المعلومات الضرورية، والمساعدة الفنية لإزالة تلك الألغام، وأن تدفع التعويضات عن الأضرار التي ترتبت عليها وتسدد تكلفة إزالتها وتدميرها. ووفد بلادي ينتهز هذه المناسبة ليجدد تأييده لتلك القرارات ويحث الجمعية العامة على اتخاذ كل الإجراءات التي تكفل تنفيذها. وفي نفس الوقت، فإن وفد بلادي يعتقد بأنه يتعين على الجمعية العامة أن تحدد الوسائل التي من شأنها تحقيق تعاون دولي أفضل للمساعدة في إزالة وتدمير الألغام، لا الحالية منها فقط بل والسابقة أيضا، لأن استمرار وجودها يقضي على الأرواح ويشكل أخطارا أخرى لا تقل درجة خطورتها عن خطورة الألغام الحالية.

لقد اطلع وفد بلادي على تقرير الأمين العام في الوثيقة A/49/357. وما يلاحظ على هذا التقرير أن محتوياته من نصبة على حالات معينة لمشاكل الألغام، وبالأخص تلك الناجمة عن الصراعات الداخلية خلال العشرين عاما الماضية وما ترتب عليها من آثار. ولم يتطرق التقرير إلى الألغام المزروعة منذ مدة طويلة كما هو الحال بالنسبة لبلادي التي تعاني من ألغام زرعت في أراضيها منذ أكثر من ٥٠ عاما وتعاني من نفس الأضرار والآثار.

رغم ذلك، فإن المقترحات الواردة في تقرير الأمين العام للدورة الحالية يرحب بها وفد بلادي. ونحن نعتقد أن نجاح منظومة الأمم المتحدة في تحقيقها يعتمد على تعاون الدول الأعضاء في ميادين التدريب وتقديم المساعدات المالية والخبرة الفنية للدول المتضررة خاصة تلك التي لا تتوفر لديها تلك القدرات والإمكانات ومن بينها بلادي التي تنقصها الخبرة الكافية للتخلص من حقول الألغام التي زرعت في أراضيها خلال الحرب العالمية الثانية.

إن اتساع المساحة الملغمة وتنوع الألغام وانعدام الخرائط والوثائق الدالة عليها يحد من قدرتنا على إزالة الألغام التي لا تزال تشكل حتى الآن مصدرا لأخطار جسيمة

الخطيرة الأبعاد. فقد كانت ليبيا مسرحا للعمليات الحربية خلال الحرب العالمية الثانية، وزرعت القوات المتحاربة الملايين من الألغام في أراضيها وسواحلها ومياها الإقليمية. وقد رحل المتحاربون وخلفوا وراءهم مساحات كبيرة مزروعة بالألغام والكمائن دون أن يظهرها أو يساعدها في تطهيرها أو يقدموا الخرائط الدالة على تلك الألغام التي تقدر بالملايين. وهذا ما أكدته دراسة أعدها فريق خبراء رفيع المستوى تابع للأمم المتحدة صدرت في الوثيقة A/38/383، وقد جاء فيها:

"في الحملات المختلفة على شمال افريقيا... قامت قوات الحلفاء وقوات المحور ببث ملايين عديدة من هذه الأجهزة المتفجرة، أغلبها من الألغام... وتتراوح التقديرات ما بين حوالي ٥ ملايين إلى ما يصل إلى ١٩ مليونا". (A/38/383، الفقرة ٧)

لقد منيت الجماهيرية العربية الليبية بأضرار جسيمة نتيجة تفجر الألغام. ولا تتوافر تقديرات دقيقة ونهائية عن حجم هذه الخسائر. ولكن قدرت دراسة أولية أعدها خبراء متخصصون ووردت تفاصيلها في ردنا على قرار الجمعية العامة ٧/٤٨ أن عدد المتوفين بلغ ٥٦٧٠ شخصا، ووصل عدد المصابين بعاهات مستديمة إلى ٩٢٥ ٤ شخصا، وتسببت الألغام في القضاء على أكثر من ١١ ٩٠٠ من المواشي. وتتفق هذه التقديرات مع دراسة نشرت أخيرا في إحدى الصحف الواسعة الانتشار. وقد جاء في الدراسة:

"إن الألغام المدفونة في ليبيا منذ الحرب العالمية الثانية وحتى عام ١٩٨٣ قضت على حياة ٤٠٠٠ شخص وأكثر من ١٢٠٠٠ من المواشي".

والى جانب ذلك، أعاق وجود الألغام في الأراضي الليبية الجهود الرامية إلى تنفيذ خطط التنمية والتوسع في مجال الاستصلاح وهو ما أكدته دراسة اقتصادية صدرت في المدة الماضية وورد فيها:

"أن ٢٧ في المائة من الأراضي الزراعية الليبية غير قابلة للاستخدام بسبب الألغام التي زرعت بها خلال الحرب العالمية الثانية".

وهندوراس وكوستاريكا. وتوجد أيضا مشاكل الألغام البرية البالغة الأهمية في أنغولا والصومال وليبيريا والبوسنة، ولكن الاضطرابات في تلك البلدان حالت دون تنفيذ مساعدة الولايات المتحدة.

لقد تغير طابع مشكلة الألغام البرية تغيرا مثيرا في السنوات العديدة الماضية. فقد بدأ بعض المتحاربين، خاصة في الصراعات المدنية يستخدمون الألغام البرية استخداما عشوائيا كأسلحة هجومية. وزرع البعض أيضا ألغاما يبقى مفعولها مددا طويلة بأعداد كبيرة، مستخدمين نظم التوصيل من بعد الجديدة. وقررت العديد الإجمالي للألغام البرية المزروعة من عدة آلاف إلى عشرات الملايين. وباختصار، تغيرت الخصائص الموضوعية لمشكلة الألغام البرية من نواح رئيسية.

فالألغام البرية أصبحت السلاح المفضل لكثير من الحكومات والجماعات المتمردة. فهي رخيصة السعر وسهلة الإنتاج والاستخدام ومن الصعب الكشف عنها ومن المكلف والخطر إزالتها. وتستغل الألغام الأرضية بسهولة بواسطة الجماعات المتعادية وتستخدم أحيانا كأسلحة للإرهاب ضد السكان المدنيين لبعث الخوف وإعاقة عودة اللاجئين إلى أوطانهم وتعطيل التمسير الاقتصادي وخلق الفوضى في صفوف الحكومات الهشة بوجه عام.

ومن الشائع جدا عدم إزالة المقاتلين للألغام البرية بعد انتهاء الصراع. فهي تترك للأهالي، وللعاملين فسي حفظ السلم مؤخرا، لكي يعاملوا معها. وعلى الرغم من أن القانون الدولي يستلزم الاحتفاظ بسجلات لحقول الألغام واتخاذ تدابير لحماية المدنيين، فإن هذا لا يحدث إلا نادرا.

إن معالجة الخسائر الفادحة في أرواح المدنيين الأبرياء، بسبب الاستخدام غير المسؤول والعشوائي للألغام المضادة للأشخاص، تمثل أولوية عالية لإدارة كلنتون. وفي الشهر الماضي اقترح الرئيس كلنتون، في خطابه أمام الأمم المتحدة، خطوة أولى نحو الإزالة النهائية للألغام البرية المضادة للأشخاص. إذ اقترح التفاوض بشأن إنشاء نظام لرقابة الألغام البرية المضادة للأشخاص. وسيحد هذا النظام من صادرات الألغام البرية المضادة للأشخاص وإنتاجها وتخزينها.

ولئن كنا نقر بأن الألغام البرية المضادة للأشخاص سلاح مشروع للحرب عندما يستخدم طبقا لقوانين

على حياة البشر والحيوانات من ناحية، وعائقا رئيسيا أمام تنفيذ خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية من ناحية أخرى. والليبيون الذين يدفعون منذ وقت طويل وحتى الآن ثمن حرب جرت على أرضهم وخلفت لهم الدمار وكذلك الآلام نتيجة موت وإعاقة الكثير من أبنائهم يتطلعون إلى المساعدة المباشرة من منظومة الأمم المتحدة في إزالة هذه الألغام، وتأييد مطالبهم من الدول التي قامت بزرع هذه الألغام لتقديم المعلومات والبيانات عنها وتوفير المساعدات والخبرة الفنية لإزالتها.

في الختام، أود أن أشير إلى أننا اطلعنا على مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/49/L.8، ولاحظنا أنه به العديد من العناصر الإيجابية، لكنه لا يعكس شواغل نرى أنها هامة. ولهذا تقدم وفد بلادي ببعض التعديلات إلى وفد ألمانيا الذي عرض المشروع ونأمل أن تؤخذ في الاعتبار من قبل مقدمي مشروع القرار حتى يمكن اعتماد المشروع بتوافق الآراء.

السيد ماريو (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): على الرغم من جهود الولايات المتحدة وبلدان أخرى، ظلت مشكلة الألغام البرية المضادة للأشخاص ذات الطابع العالمي تزداد سوءا. وتمثل الحقيقة المجردة في أن الألغام البرية التي تزرع في الصراعات المسلحة كل عام تزيد عن تلك التي يزيلها الأفراد المعنيون بإزالة الألغام. ويفترش حاليا أراضي ٦٤ بلدا تقريبا ما يقدر بـ ٨٥ مليونا إلى ١١٠ ملايين من الألغام البرية المضادة للأشخاص، وضع ٦٥ مليونا منها، أو ثلثها تقريبا، منذ سنة ١٩٧٨. ومن المفجع أن الألغام البرية المضادة للأشخاص تبتتر أطراف مئات المدنيين الأبرياء أو تقتلهم كل أسبوع.

وأن العبء الذي يفرضه انتشار هذه الأسلحة والاستخدام العشوائي لها يستعصي على البيان. ويجب أن يتخذ العالم خطوات أقوى لمعالجة هذه المشكلة، كما أن الولايات المتحدة تعتزم البقاء في طليعة ذلك الجهد.

وقد شاركت الولايات المتحدة منذ أمد طويل في الجهود الرامية إلى مساعدة البلدان التي رزئت بالألغام الأرضية الحية التي تركها من زرعها خلفهم بعد انتهاء الحرب. ونحن نساند الجهود المبذولة لإزالة الألغام في أفغانستان وكمبوديا وموزامبيق، حيث عملنا على نحو وثيق مع الأمم المتحدة. ونؤيد أيضا الجهود الهادفة إلى إزالة الألغام في ارتريا واثيوبيا وناميبيا ونيكاراغوا

١٧ بلدا حتى الآن وقف صادرات الألغام الأرضية المضادة للأشخاص. وتوجد لدى ثلاثة بلدان أخرى قيود على الصادرات وهي تصلح كإجراء معاجل لوقف الصادرات.

إن مشروع القرار هذا المتعلق بالمساعدة في إزالة الألغام الأرضية مكمل بوضوح لمبادرات الولايات المتحدة. ومن الضروري اتخاذ إجراءات عاجلة وشاملة لمعالجة هذه المشكلة الإنسانية المفجعة. وإذا كان هدفا خفض إصابات المدنيين الأبرياء الناجمة عن الألغام البرية المضادة للأشخاص، فيجب أن نعالج مسألة الألغام الأرضية المبتوثة بالفعل والرقابة في المستقبل على هذه الأسلحة على السواء.

وتدعو الضرورة بشكل ملح إلى وضع برامج المساعدة في إزالة الألغام لتطهير مخلفات الحرب المميتة هذه، التي ربما تكون أكثر أشكال التلوث فتكا. وفي الوقت ذاته، يجب إبطال أنماط الانتشار والاستخدام العشوائي التي تسبب هذه المشكلة الرهيبة.

ونحن نشيد بما اتخذته الأمم المتحدة من تدابير، ويسرني إعلان أن الولايات المتحدة، بوصفها أحد مقدمي مشروع القرار الأصليين، تؤيد مشروع القرار هذا المتعلق بالمساعدة في إزالة الألغام.

#### برنامج العمل

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود إبلاغ الوفود بأن الجمعية العامة ستنظر في البند ١١ من جدول الأعمال المعنون "تقرير مجلس الأمن" يوم الإثنين ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، بعد الظهر بدلا من الغد ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، كما كان مقررا أصلا.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٣٠

الصراعات المسلحة، فإننا نسلم أيضا بأن انتشارها، مقترنا بالاستعمال العشوائي وغير المسؤول، بسبب معاناة إنسانية لا داعي لها. وأن تخليص العالم من أدوات القتل الخفية هذه سينقذ أرواح عشرات الآلاف من الرجال والنساء والأطفال في السنوات المقبلة. ويتلخص هدفا النهائي في الإزالة النهائية للألغام البرية المضادة للأشخاص. وفي مقدورنا التحرك بأقصى فعالية لتحقيق هذا الهدف مع استحداث بدائل ناجحة وإنسانية. ونحن نعلم أن هذا سوف يستغرق بعض الوقت.

ونسعى أيضا، في الفترة الفاصلة، إلى تعزيز البروتوكول الثاني لاتفاقية الأسلحة التقليدية. وتمارس الولايات المتحدة ضغطا لإجراء تحسينات أساسية في البروتوكول المتعلق بالألغام البرية، مثل انطباقه على الصراعات الداخلية واستلزام وجود محتوى معدني كبير في الألغام لتسهيل الكشف عنها بعد انتهاء الصراع واشترط اقتصادر حقول الألغام التي لا تميزها علامة وغير المرصودة على استخدام ألغام التدمير الذاتي وألغام إزالة الفعالية الذاتية، وتقرير اتخاذ إجراءات التحقق الفعالة.

وبالإضافة إلى هذه المبادرات، نواصل مناقشة جميع الدول إقرار توقيف صادرات الألغام البرية حتى يتسنى إنفاذ نظام أكثر دواما. وفي تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢، أقرت الولايات المتحدة وقف صادرات الألغام البرية المضادة للأشخاص من جانب واحد. وتقرر تمديد هذا الوقف في سنة ١٩٩٣ لمدة ثلاثة أعوام. ويسرنا التنويه بأن الأمم المتحدة اعتمدت في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ بالإجماع قرارا مقديما من الولايات المتحدة مشابها لمشروع قرارنا الحالي، دعا إلى وقف صادرات الألغام البرية التي تشكل أخطارا جسيمة بالنسبة للمدنيين. وأقر